

تقرير حالة البلاد 2019

محور القطاعات الاقتصادية

الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة





4	المُلخَص التَّنفيذِي
5	التقديم
8	أولاً: أبرز الاستراتيجيات القطاعية
8	- مشروع النهضة الوطني.....
10	- السياسة الصناعية.....
17	- السياسة التجارية الخارجية
21	- الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال
	وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (قيد الإعداد)
22	ثانياً: مراجعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018
36	ثالثاً: النظرة المستقبلية.....
40	الخلاصة والتوصيات.....
	الملحق رقم (1): الصادرات الوطنية والمستوردات لعاقبي 2017-2018
45	بحسب اتفاقيات التجارة الحرّة.....
46	الملحق رقم (2): الصادرات الوطنية بحسب البلدان
	المصدّر إليها (أعلى 10 بلداً) في عام 2018
47	الملحق رقم (3): المستوردات بحسب البلدان
	المستورد منها (أعلى 10 بلداً) في عام 2018
48	الملحق رقم (4): التصنيف الموحد للمنشآت
	متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الملخص التنفيذي

يُعدّ قطاع الصناعة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. ولا يقل القطاع التجاري أهميةً لدوره المحوري في تقديم الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي وتوفير السلع والخدمات للمستهلك وما يرتبط بها من فرص عمل. كما تشكّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالبية المنشآت في القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة والتجارة. ومع أن مشروع النهضة الوطني أفرد محوراً لدولة الإنتاج شمل عدداً من الأولويات الوطنية والمشاريع المرتبطة بقطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يجري تنفيذها، إلا أن التباطؤ في أداء قطاعي الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة خلال عام 2018 مؤشراً مهم يستدعي إيلاء اهتمام أكبر من الحكومة في سياساتها الاقتصادية لاستعادة نمو هذين القطاعين المهمين، كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من تعدد المرجعيات في السياسات والمؤسسات التنفيذية وتشتت برامج الدعم والتمويل، الأمر الذي يستدعي وضع استراتيجية واضحة لهذا القطاع.

وتتناول هذه المراجعة تحليلاً لهذه القطاعات خلال المدة التي تلت صدور تقرير حالة البلاد لعام 2018 في شهر كانون الثاني من عام 2019. ويهدف التحليل إلى إلقاء الضوء على أهم المستجدات على مستوى السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والتشريعات ذات العلاقة، وتقييم مدى انسجامها مع توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018، وكذلك مستوى التنفيذ، وأبرز التوصيات في ضوء المستجدات.

التقديم

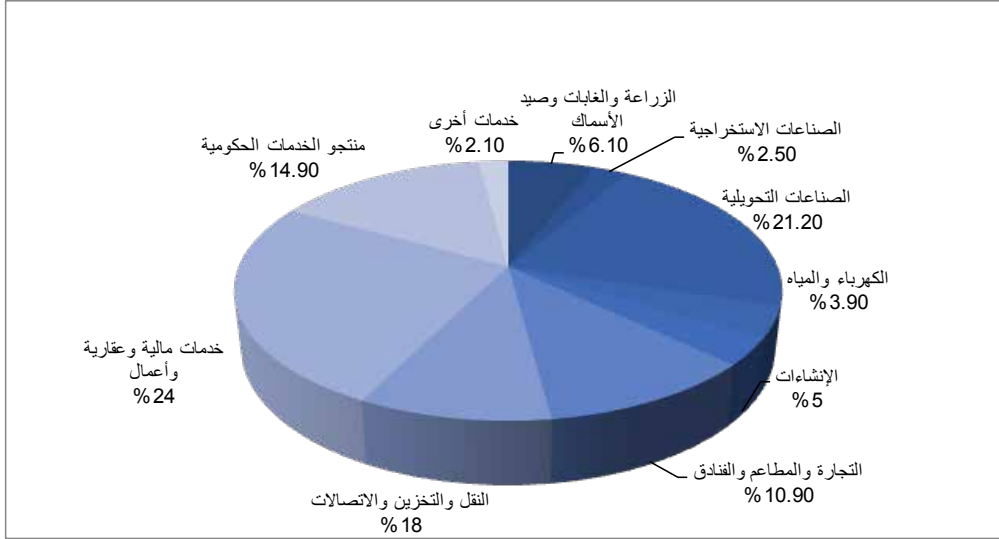
سجل الاقتصاد الوطني نمواً خلال عام 2018 بنسبة 1.9% مقارنة مع نمو نسبته 2.1% في عام 2017، متأثراً بحالة عدم اليقين في المنطقة، والتي ساهمت في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتباطؤ في أداء عدد من القطاعات الاقتصادية. إذ شهد قطاع الصناعة تباطؤاً في أدائه في عام 2018، ونما بنسبة 1.3% فقط بعد أن كانت نسبة النمو 2.1% في عام 2017، وتراجعت أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح 23.7%، وقد طرأ التباطؤ الرئيس في أداء الصناعات الاستخراجية لارتباطها المباشر بالطلب العالمي، في حين سجلت الصناعات التحويلية تحسناً في أدائها لتنمو بنسبة 1.4% بعد أن بلغت النسبة 1% في عام 2017¹ كما شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة، تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 1.3% في عام 2018 بعدما كانت النسبة 1.6% في عام 2017، إلا أن هذا القطاع حافظ على أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة 8.7%² ويبدو أن القطاعين ما زالا متأثرين بأوضاع المنطقة وما نتج عنها من إغلاق الحدود البرية مع كل من سوريا والعراق، وانحسار عدد من الأسواق التصديرية التقليدية، إضافة إلى انخفاض النفقات الرأسمالية للحكومة على مدار السنوات الماضية، إذ وصلت نسبة الإنفاق الرأسمالي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.7% في المدة 2016-2017، في حين كانت 9.6% في المدة 2005-2009³ وفي الإطار نفسه، فقد انخفضت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2019 مقارنة بالمدة نفسها من عام 2018.

1 التقرير السنوي، 2018، البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo

2 التقرير السنوي، 2018، البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo

3 The Jordanian Economy: The Challenge of Economic Growth and Employment, June 2018، منتدى الاستراتيجيات- الأردن، <http://jsf.org/sites/default/files/EN20%The20%Challenge20%of20%Economic20%Growth20%and20%Employment.pdf>

الشكل رقم (1)
الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
بأسعار الأساس الثابتة لعام 2018



المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني.

وحدث الانخفاض الرئيسي نتيجة لانخفاض الضريبة العامة على السلع والخدمات بما قيمته 118 مليون دينار (بنسبة 8.2%)، وانخفاض حصيله الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 9.1 مليون دينار (بنسبة 19.6%)، وارتفاع حصيله الضريبة العامة على الدخل والأرباح بما قيمته 58.8 مليون دينار (بنسبة 9.5%)⁴ بحسب نشرة المالية العامة للحكومة لشهر تموز 2019.

وبالرجوع إلى بيانات التجارة الخارجية لعام 2018، يتبين تحسّن -وان كان متواضعاً- في حركة التجارة الخارجية، إذ انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 4.2% عن عام 2017 ليصل إلى 8834.7 مليون دينار وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة⁵. كما ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2018 بما نسبته 3.6% عن عام 2017، ووصلت إلى 4668.4 مليون دينار، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الألبسة وتوابعها، والبوتاس الخام، والأسمدة، في حين انخفضت الصادرات من محضرات الصيدلة، والخضار والفواكه، والفسوفات الخام. وعموماً، يرتبط ارتفاع الصادرات -أو انخفاضها-

4 نشرة المالية العامة للحكومة، تموز 2019،

5 تقرير إحصاءات التجارة الخارجية، شهر كانون الأول 2018، www.dos.gov.jo.

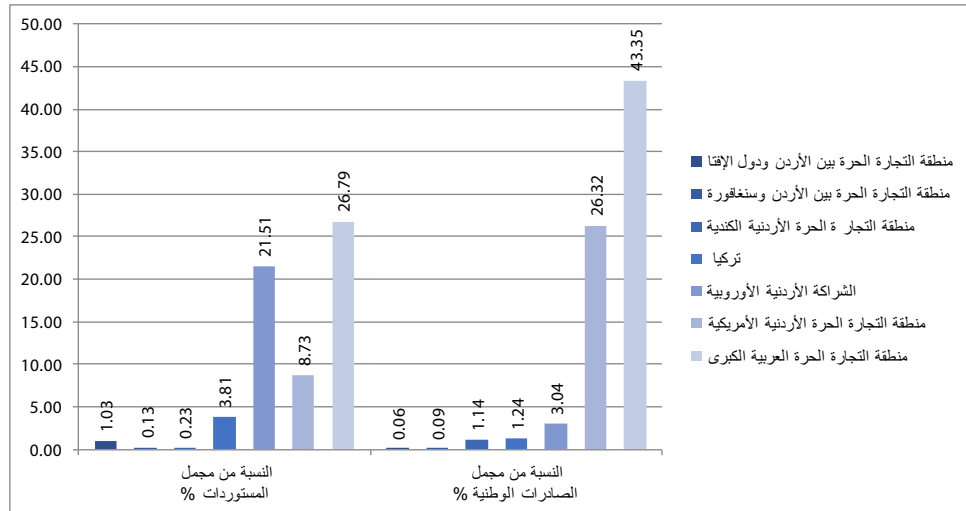
للمواد الخام (مثل البوتاس والفوسفات) بعوامل الطلب وأسعار السلع عالمياً، أما المنتجات الأخرى فعوامل الارتفاع أو الانخفاض ترتبط ارتباطاً كبيراً بالمنافسة في الأسواق التصديرية.

أما المستوردات، فقد انخفضت قيمتها بنسبة 1.4% عن العام السابق، إذ بلغت قيمتها 14353.2 مليون دينار، وانخفضت قيمة مستوردات العربات والدراجات وأجزائها، والآلات والأدوات الآلية وأجزائها، في حين ارتفعت مستوردات النفط الخام ومشتقاته، والآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها، والحديد ومصنوعاته، واللدائن ومصنوعاتها والتي تتأثر عادةً بعوامل الطلب والأسعار العالمية، إضافة إلى تغيرات أسعار الصرف.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، ما زالت الولايات المتحدة الأميركية تصدر الأسواق التصديرية للسلع الأردنية، تليها السعودية والهند والعراق ودولة الإمارات. وبخصوص الاستيراد، تصدر السعودية المرتبة الأولى، تليها الصين والولايات المتحدة وألمانيا ودولة الإمارات.

الشكل رقم (2):

الصادرات الوطنية والمستوردات ضمن اتفاقيات التجارة الحرة لعام 2018



وعند الحديث عن التجارة الخارجية، لا بد من التطرق إلى اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها المملكة، لدورها في توجيه حركة التجارة الخارجية، إذ تستحوذ أسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الحصة الأكبر من الصادرات الوطنية وبنسبة 43.3%، يليها سوق اتفاقية التجارة الحرة الأردنية-الأميركية بنسبة 26.3%، في حين تشكّل اتفاقيتا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الأردنية-الأوروبية

المصدر الأكبر للسلع المستوردة للأردن في إطار الاتفاقيات التجارية. أما بخصوص اتفاقية التجارة الحرة الأردنية- التركية، فإن الميزان التجاري يميل لصالح المنتجات التركية، إذ تم إيقاف العمل بالاتفاقية⁶ منذ تشرين الثاني 2018، لهذا يصعب تقييم أثر ذلك على حركة التجارة بين البلدين، لقصّر المدّة الزمنية. وبخصوص اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية، يُفترض أن يساهم قرار تبسيط قواعد المنشأ الذي صدر في عام 2016 وتم إقرار التعديلات عليه في كانون الأول 2018 (شملت توسعة نطاق المناطق الصناعية المشمولة، وتسهيل الشروط المتصلة بالعمالة السورية، وتمديد مدّة العمل بالقرار إلى عام 2030)، في زيادة الصادرات الوطنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بوجود مؤشر إيجابي في الارتفاع الحاصل على قيمة الصادرات الوطنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.3% في عام 2018 مقارنة بالعام السابق، وإن كان عدد المصانع المستفيدة من القرار ما يزال متواضعاً. ويبين الملحق رقم (1) مقارنة للصادرات والمستوردات لعامي 2017 و2018 في إطار اتفاقيات التجارة الحرة.

أولاً: أبرز الاستراتيجيات القطاعية

صدرت «رؤية الأردن 2025» في عام 2015 لترسم طريقاً للمستقبل، وتحدّد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية⁷، وتلاها في عام 2018 خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022) والتي تهدف إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي عبر توظيف الإمكانيات الواعدة والكامنة من خلال استراتيجيات اقتصادية ومالية قطاعية⁸. وتلاها عدد من الاستراتيجيات على المستويين الوطني والقطاعي سيتم في هذه المراجعة تناول أهمها والمتصلة بالقطاعين الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- مشروع النهضة الوطني

في نهاية عام 2018 أطلقت الحكومة مشروع النهضة الوطني المتضمن أولويات الحكومة للأعوام 2019-2020⁹ لمعالجة مجموعة من التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. ويرتكز المشروع على ثلاثة محاور رئيسية، هي: دولة القانون، ودولة الإنتاج،

6 تم توقيع اتفاقية إطارية بين البلدين في تشرين الأول 2019.

7 «رؤية الأردن 2025»، <http://inform.gov.jo/ar-jo/> بحسب-التاريخ/تفاصيل-التقرير/Arti-.cleId/245/-2025

8 خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022، [http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/System-Assets/pdf/MOP-pdf/JEG-Program\(V15-June4-2018\).pdf](http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/System-Assets/pdf/MOP-pdf/JEG-Program(V15-June4-2018).pdf)

9 مشروع النهضة الوطني، www.your.gov.jo

ودولة التكافل. وبما أن محور دولة الإنتاج يمس مباشرة قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ستتناول هذه المراجعة أبرز الأولويات الواردة في محور دولة الإنتاج، وتحديدًا: (1) النمو من خلال ريادة الأعمال والتجارة، و(2) النمو من خلال الاستثمار والنهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن، و(3) توفير 60 ألف فرصة عمل لائقة، و(4) ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، و(5) رفع كفاءة القطاع المالي والقضاء على الترهل الإداري.

وبما أن مشروع النهضة الوطني تناول أولويات ومشاريع محددة في قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولا يمثل استراتيجية شاملة لهذه القطاعات، ستتناول المراجعة كذلك الاستراتيجيات القطاعية القائمة. وقد وضعت الحكومة آلية لمتابعة الإنجاز في تنفيذ المشاريع ضمن كل محور من المحاور في مشروع النهضة الوطني، من خلال موقع إلكتروني¹⁰ يبين حالة المشروع، والجهة المعنية، والمدة الزمنية المحددة للتنفيذ. وتباين حالة المشاريع (وعددها 57) بين مشاريع اكتمل العمل فيها (5 مشاريع)، وأخرى يجري تنفيذها (50 مشروعاً)، ومشاريع لم يبدأ العمل بها بعد (مشروعان اثنان).

أما المشروعان اللذان لم يبدأ العمل بهما فهما: تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للشركات التي تصدر باستخدام العمالة الأردنية، والسماح بتأجير أراضي الخزينة في المحافظات لغايات إقامة مشاريع استثمارية إنتاجية صغيرة ومتوسطة من خلال أبناء المحافظات وفق ضوابط ومعايير محددة). وبالرغم من أن الموقع الإلكتروني يبين عدم بدء العمل بالمشروع المتعلق باستخدام العمالة الأردنية، إلا أن وزارة الصناعة والتجارة والتمويل أفادت بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 2019/10/22 بأنه تم إطلاق برنامج تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للشركات التي تصدر باستخدام العمالة الأردنية في عام 2018، وتم توقيع 29 اتفاقية مع شركات صناعية موجهة للتصدير، وأطلقت المرحلة الثانية للبرنامج في شهر آب 2019، إلى جانب إطلاق برنامج جديد موجه للشركات الخدمية المصدرة. كما أن حزمة إجراءات التنشيط الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة في نهاية شهر تشرين الأول 2019، اشتملت على حوافز تصديرية للقطاعات الصناعية (باستثناء قطاعات التعدين، وصناعة الأدوية، وصناعة الملابس) تتمثل في منح المكلف الصناعي دعماً مالياً على شكل رديات وبما يعادل 3% من قيمة صادراته، ودعماً مالياً بما يعادل 5% من قيمة صادراته التي تزيد عن صادراته في العام السابق¹¹.

10 المبادرات والمشاريع / محور دولة الإنتاج، مشروع النهضة الوطني،. #project.html-دولة-الإنتاج/ http://www.your.gov.jo/

11 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتمويل، والموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، /http://www.pm.gov.jo/content/1572245753-عن-حزمة-اجراءات-لتنشيط-الاقتصاد-وتحفيز-الاستثمار.html



وتُعدّ آلية المتابعة لهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، وتساعد في تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال متابعة الأداء، إلا أن مشروع النهضة لم يتناول مأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مأسسة كافية، ولا سيما في إطار السياسات الاقتصادية والتشريعات. وفي المجال نفسه، من الضروري التشاور مع القطاع الخاص في مشروع المقصلة التشريعية (Regulatory Guillotine).

- السياسة الصناعية

وضعت وزارة الصناعة والتجارة والتموين وثيقة السياسة الصناعية¹² للأعوام 2017-2021، لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، وتمكينه من زيادة صادراته إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية. وفي ما يلي موجز عن محاور السياسة الصناعية الثمانية، وأبرز الإنجازات في كل منها¹³:

1. تطوير المنتجات الصناعية الأردنية والإبداع والابتكار؛ ويهدف إلى تعزيز المكوّن التكنولوجي، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية، وتحديث المنتجات الأردنية من خلال خدمات تصميم الجودة ومراقبتها، وتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو، وتوفير برامج التمويل لدعم تطوير المشاريع الصناعية، وتعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- تحويل المخصصات المالية للسياسة الصناعية للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، للمساهمة في تنفيذ برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى باستفادة 29 شركة صناعية صغيرة ومتوسطة من الدعم المالي والفني لرفع قدراتها الإدارية والإنتاجية بحجم تمويل يقدر بـ 1.337 مليون دينار. كما تم إطلاق المرحلة الثانية خلال شهر آب 2019، وتم فيها توقيع اتفاقيات مع 21 شركة صناعية. إلى جانب توقيع اتفاقيات مع 27 شركة ضمن مشروع تسريع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسريع الصادرات. كما أطلق برنامج

12 وزارة الصناعة والتجارة والتموين / مديرية الدراسات الاقتصادية.

13 خطة العمل التفصيلية لوثيقة السياسة الصناعية المحدثة (2018-2022)، وزارة الصناعة والتجارة بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 2019/8/8.

دعم شركات قطاع الخدمات من أجل التصدير (2019-2020) بتمويلٍ من الموازنة العامة بقيمة 500 ألف دينار لدعم 20 شركة في قطاع الخدمات. ومن المتوقع زيادة المبيعات التصديرية نتيجة الدعم بمبلغ 6.162 ملايين دينار للشركات المستفيدة، وخلق 176 فرصة عمل¹⁴.

- تحويل مبلغ 25 ألف دينار من مخصصات السياسة الصناعية للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام ٢٠١٩، لدعم نشاطات مركز تصميم الألبسة وخدمات التدريب.
- توقيع اتفاقيات مع ٣٠ شركة صغيرة ومتوسطة انضمت إلى برنامج «تسريع نمو المشاريع الاقتصادية» الذي أطلقته المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية مطلع عام 2019 بتمويل من الحكومة الأردنية، وبميزانية تصل إلى 360 ألف دينار. حيث استفاد من البرنامج في دورته الأولى ١٨٤ شركة.
- إطلاق برنامج لدعم الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعات الغذائية في عام 2018 ولمدة ثلاث سنوات. كما تم البدء بتنفيذ برنامج لدعم قطاعات الصناعات الكيماوية والغذائية والأدوية ومواد التجميل، بهدف تشجيع هذه الصناعات على التصدير، وذلك ضمن مشروع التجارة من أجل التشغيل¹⁵.
- إطلاق برنامج لإحلال الصناعات المحلية بالمستوردة من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية¹⁶.
- استكمال مشروع فعالية السياسات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، في النصف الثاني من عام 2019، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونتج عن المشروع تطوير ثلاثة أدلة توجيهية هي: دليل تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص وتنسيق السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودليل نظام فعال لمتابعة وتقييم البرامج والسياسات الخاصة بريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودليل إحصائيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الريادة¹⁷.

14 المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 18/12/2019.

15 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 22/10/2019.

16 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 22/10/2019.

17 المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

2. تشجيع الاستثمار؛ ويهدف إلى تعزيز المناخ الاستثماري وتطويره في المملكة، وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين، والعمل على ترويج الاستثمار بما يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين، إضافة إلى جذب الاستثمارات عن طريق السفارات الأردنية والمقيمين في الخارج، واستحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- الانتهاء من المرحلة الأولى من أعمال أتمتة النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC)، ويجري العمل على تنفيذ المرحلة الثانية والتي سيتم فيها العمل على ربط النافذة الاستثمارية مع مكاتب هيئة الاستثمار في المحافظات. وسيتم ذلك إعداد منصة خاصة وموقع إلكتروني جديد للهيئة، سيتمكن من خلاله المستثمر خارج الأردن من التقدم لتسجيل مشروعه الاستثماري إلكترونياً.
- إطلاق استراتيجية ترويج الاستثمار وخطة العمل للسنوات 2017-2019 من خلال هيئة الاستثمار، وأقرت من مجلس الوزراء.
- إعداد خريطة استثمارية لجميع محافظات المملكة من خلال هيئة الاستثمار.
- تعاقّد هيئة الاستثمار مع شركة استشارية لوضع مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير الصادرات وترويجها للسنوات 2018-2022.

3. المواصفات والمقاييس؛ ويهدف إلى رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- منح علامة الجودة الأردنية لـ 126 منتجاً لـ 53 شركة لغاية شهر كانون الأول 2018.
- منح شهادات المنتج الحلال لـ 34 منتجاً لـ 5 مصانع لغاية شهر كانون الأول 2018.

4. البيئة: ويهدف إلى تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- تفعيل صندوق حماية البيئة بالجزء الخاص بالدعم المالي للصناعات والنشاطات الصديقة للبيئة.

- وضع جملة من السياسات والإجراءات الفعالة والكفيلة للحد من تلوث الهواء، من خلال مراقبة مستويات تراكيز ملوثات الهواء الغازية والغبار الدقيق العالق في المناطق الأكثر تلوثاً، وتم إنشاء 31 محطة رصد لمراقبة نوعية الهواء في 7 محافظات، وتم الحصول على التمويل لـ 12 محطة، من الوكالة الفرنسية للتنمية.

5. التعليم والتدريب والتشغيل: ويهدف إلى تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، وتقديم الدعم اللازم في سبيل رفع كفاءة العاملين في القطاع الصناعي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

يهدف مشروع التجارة من أجل التشغيل إلى إعداد الكوادر والعمالة المؤهلة للمصانع¹⁸.

6. تمكين المرأة: ويهدف إلى تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية، وتمكينها من إقامة المشاريع الصناعية، وتوفير بيئة داعمة للمرأة العاملة، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة عدد المشاركات في برامج التدريب المهني، وتطوير التدريب للإناث في برامج وتخصصات جديدة في مؤسسة التدريب المهني تتناسب واحتياجات سوق العمل.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- تنفيذ مشروع بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) لتمكين المرأة من خلال تحسين فرص ريادة الأعمال، ودعم دور جمعيات أعمال المرأة بعدد جهة مزودة لتطوير الخدمات والتشبيك (تم تنفيذ المشروع خلال المدة 2015-2018).

18 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 22/10/2019.

7. الطاقة والنقل: ويهدف إلى تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة، وتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصناعية في هذا المجال، وتطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لقطاع النقل بجميع أنماطه التي تخدم الأنشطة الصناعية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

- لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في التطبيقات الصناعية، قام صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة بتشغيل أنظمة صافي القياس للمرحلة الأولى لـ 15 مصنعاً، وترشيد للطاقة الكهربائية بلغ 56.8 ميغاوات ذروة، وبتخفيض لكلفة الفاتورة للمستفيدين من برنامج ترشيد كفاءة الطاقة بما فيها تركيب أنظمة صافي القياس وبقيمة تقديرية 15.9 مليون دينار حتى نهاية عام 2017. علماً أن البرنامج لم يشمل منح دعم مالي مباشر للمصانع.

8. السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية: ويهدف إلى تطوير التشريعات الاقتصادية النازمة لبيئة الأعمال والاستثمار والمتصلة بالقطاع الصناعي، وتشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية، وإنشاء مرصد صناعي في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

تم الانتهاء من توقيع اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيكو) لتنفيذ مشروع إنشاء المرصد الصناعي بمنحة من الحكومة الإيطالية، وتم تشكيل اللجنتين التوجيهية والفنية للمشروع، إلى جانب إقرار المهام الخاصة بالمرصد وإعداد خطة العمل للسنة الأولى من المشروع. أما باقي الأنشطة ضمن المحور فهي قيد المتابعة¹⁹ وفق خطة عمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

19 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 2019/10/22.

إن نمو الصناعات التحويلية وارتفاع قيمة الصادرات الوطنية وانخفاض العجز التجاري في عام 2018، تعدُّ مؤشرات إيجابية، وإن كانت نسب النمو متواضعة. إلا أن القطاع الصناعي ما زال يعاني من التحديات نفسها التي وردت في تقرير حالة البلاد لعام 2018، وأهمها كلف الإنتاج لارتفاعها في أسعار المواد الخام والضرائب والرسوم والنقل والشحن والعمالة، والمنافسة من السلع المثليلة في الأسواق المحلية والخارجية، وتركز الصادرات في سلع وأسواق محدودة، والحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وارتفاع أسعار الطاقة والتي تعدُّ أحد أبرز كلف الإنتاج.

وتشكل السياسة الصناعية إطاراً شاملاً لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي يرتبط تنفيذها بجهات متعددة، مما يحتاج إلى مستوى عالٍ من التنسيق والالتزام من الأطراف المختلفة بمسؤولياتها. ويعدُّ تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية برئاسة مشتركة من الوزارة وغرفة صناعة الأردن وعضوية الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ محاور السياسة الصناعية ومشاريعها، خطوة في الاتجاه الصحيح، تعزز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن جانب آخر، يلاحظ أن عدداً من المشاريع الواردة في وثيقة السياسة الصناعية ذات الارتباط بتطوير الصناعة وزيادة تنافسيتها، تحتاج إلى متابعة، سواء من خلال توفير التمويل اللازم أو من خلال وضع خطط تنفيذية ومؤشرات أداء لتقييم مدى الإنجاز فيها ومساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الصناعية وكما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1):

مشاريع تحتاج إلى متابعة ضمن وثيقة السياسة الصناعية (2017-2021)

المشروع	مجالات المتابعة المقترحة
- تطوير المنتجات الصناعية الأردنية، والإبداع والابتكار.	- تم إطلاق عدد من المشاريع المدرجة في وثيقة السياسة الصناعية، بالإضافة إلى الحوافز التصديرية ضمن حزمة إجراءات التنشيط الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة في نهاية شهر تشرين الأول 2019، والتي من المتوقع أن تساهم في زيادة تنافسية الصناعة في الأسواق المحلية والخارجية. ولغرض تعظيم الفائدة من هذه البرامج واحداث الأثر الملحوظ على القطاع الصناعي -مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد المالية- هناك حاجة لتحديد الأولويات القطاعية، ووضع استراتيجيات لكل قطاع تشمل برامج الدعم والتطوير لزيادة التنافسية، وإيجاد الترابطات الصناعية والعناقيد الصناعية، وإعداد الكوادر والعمالة المؤهلة للمصانع في كل من القطاعات المحددة وضمن فترات زمنية محددة لكل قطاع.
- زيادة عدد الشركات الصناعية وعدد القطاعات الصناعية المستهدفة لزيادة تنافسيتها ورفع قدرتها الإدارية.	
- زيادة قدرة الصناعات الأردنية على انتاج الإبداع والابتكار وتطوير منتجات ريادة تنافسية.	

المشروع	مجالات المتابعة المقترحة
<ul style="list-style-type: none"> - مساعدة القطاع الصناعي على تمويل عملية تطوير المشاريع الصناعية وتحديثها. - إنشاء مراكز فنية متخصصة لتقديم الخدمات الفنية المتخصصة. 	<ul style="list-style-type: none"> - بحاجة إلى متابعة للبدء بالتنفيذ.
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التدريب لأصحاب المشاريع في مجالات إنشاء الأعمال وتطويرها والتسويق. - نشر روح الريادة وتوفير البنية التحتية اللازمة، لتحفيز رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الإبداعية على تأسيس مؤسسات إنتاجية جديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - بحاجة إلى متابعة من خلال توفير التمويل اللازم للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، لتوفير برامج التدريب اللازمة وبالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة.
<ul style="list-style-type: none"> - توفير العمالة الكفؤة والمدربة للمصانع بحسب احتياجاتها وبحسب التطورات في القطاع الصناعي. 	<ul style="list-style-type: none"> - سيتم اطلاق المرحلة الثانية من برنامج «خدمة وطن» بطاقة استيعابية 6 آلاف، وسيتم توقيع اتفاقيات مع عدد من الجهات، وعقد شراكات مع القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة وعدد من الجامعات لتأمين الوظائف لهم¹. كما اشتملت حزمة إجراءات التنشيط الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة في نهاية شهر تشرين الأول 2019 على قرار بتشجيع أصحاب العمل لتشغيل الأردنيين من خلال دفع 240 ديناراً سنوياً لكل مشغل يقوم باستبدال عامل أردني بعامل وافد، بالإضافة إلى توفير التأمين الصحي للأردني وعائلته لزيادة إقبال الشباب الأردني على العمل في القطاع الخاص وجعله أكثر جاذبية². إلا أن هذه الإجراءات لا تُعد كافية في ضوء حاجة القطاع الصناعي إلى العمالة المحلية الماهرة وبرامج للتدريب المهني بالشراكة مع القطاع الخاص.
<ul style="list-style-type: none"> - ترشيد استهلاك الطاقة واستعمال مصادر بديلة للطاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم تشغيل أنظمة صايف القياس للمرحلة الأولى لـ 15 مصنعاً من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. ولأن المصانع المستفيدة محدودة العدد مقارنة مع العدد الكلي للمصانع، هناك حاجة لتحديد أولويات قطاعية، بحيث يتم التركيز على الصناعات ذات الاستهلاك الأكبر للطاقة، ووضع خطط زمنية، وتحديد الدعم الفني والمالي اللازم لزيادة عدد المصانع المستفيدة.

المشروع	مجالات المتابعة المقترحة
<ul style="list-style-type: none"> - إحلال الصناعات المحلية محل المستوردة. - تفعيل برنامج الترابطات الصناعية. - تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم إطلاق برنامج لإحلال الصناعات المحلية بالمستوردة من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. ويحتاج ذلك إلى إجراء دراسة مسحية شاملة تحدد القطاعات التي من الممكن أن يكون فيها إحلال للمنتج المحلي محل المستورد، سواء كان ذلك منتجاً نهائياً أو مدخل إنتاج (الترابطات الصناعية والعناقيد الصناعية)، مع إيلاء الاهتمام لتطوير جودة المنتج المحلي لزيادة تنافسيته مع المستورد.

- السياسة التجارية الخارجية

ارتكزت وثيقة السياسة التجارية الخارجية²⁰ للأعوام 2018-2022 المعدّة من وزارة الصناعة والتجارة والتموين، على وثيقة «رؤية الأردن 2025»، والبرنامج التنموي التنفيذي (2016-2019)، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022). كما استُفيد من مخرجات الاستراتيجية الوطنية للتصدير في إعداد السياسة التجارية الخارجية التي أُطلقت في عام 2014²¹ بالتعاون مع مركز التجارة الدولي (ITC)²².

وبحسب الوثيقة، يتم العمل بهذه السياسة بالتنسيق والتكامل مع كل من استراتيجية النقل، واستراتيجية الاستثمار، والخطة الاستراتيجية للجمارك (2017-2019). وفي ما يلي موجز للمحاور الثلاثة التي شملتها الوثيقة، وأبرز الإنجازات في كل منها²³:

1. تنمية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات: ويهدف إلى تمكين الشركات من زيادة صادراتها من خلال تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة الموقّعة، وفتح أسواق جديدة، وتعزيز قدرة الشركات على تصدير السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة، وتيسير التجارة.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

20 وزارة الصناعة والتجارة والتموين / مديرية السياسات الاقتصادية.

21 وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

22 تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير في عام 2014، وقامت الوزارة بالاستفادة من التوصيات وتضمين مشاريع في البرنامج التنفيذي التنموي الخاص بالخطة العشرية وكذلك في كل من السياسة التجارية والسياسة الصناعية، وبناءً على ذلك لا يوجد توجه لإقرار هذه الاستراتيجية من مجلس الوزراء. وزارة الصناعة والتجارة والتموين / مديرية السياسات الاقتصادية، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 2019/7/7.

23 خطة العمل التفصيلية لوثيقة السياسة التجارية الخارجية (2019-2020)، وزارة الصناعة والتجارة بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 2019/8/8.

- تعزيز نفاذ الصادرات الأردنية إلى الأسواق المختلفة:

1. سوق الاتحاد الأوروبي: تم إصدار تعليمات الرقابة والسيطرة لتنفيذ قرار تبسيط قواعد المنشأ للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي رقم (1) لسنة 2019 إضافة إلى نموذج طلب الحصول على رقم تفويض للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، ونشرها في الجريدة الرسمية رقم (5573) بتاريخ 16 أيار 2019. كما تم إعداد خطة عمل للترويج للقرار المعدل بالتنسيق مع هيئة الاستثمار وغرفة صناعة الأردن، إلى جانب عقد لقاء ترويجي للقرار المعدل لفائدة القطاع الصناعي الأردني بتاريخ 10 تموز 2019.

وبالتنسيق مع برنامج التجارة من أجل التشغيل، المنفذ من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، شارك وفد أردني يمثل قطاع المواد الغذائية في معرض «أنوجا» الغذائي العالمي الذي أقيم في ألمانيا خلال المدة 5-9/10/2019 في ألمانيا، وأقيم على هامش المعرض لقاءات ثنائية لأصحاب الأعمال من البلدين بهدف وضع آليات للمشاركة الفعالة في المعارض التجارية والإيفاء بمتطلبات الأسواق الخارجية. والعمل جارٍ كذلك على تنظيم بعثات تجارية متخصصة إلى المملكة لمشتريين محتملين من ألمانيا وهولندا بالتنسيق مع سفارتي هاتين الدولتين في عمان، ومن المقرر عقد أول بعثة تجارية لمشتريين محتملين من هولندا قبل نهاية عام 2019.

2. السوق الأميركي: تم إعداد خطة عمل خاصة باستراتيجية ائتلاف التجارة لعامي 2018 و2019 بالتنسيق مع غرفة التجارة الأميركية في الأردن. وتشمل خطة العمل أنشطة تهدف إلى ترويج تدفق الصادرات الأردنية من سلع وخدمات إلى السوق الأميركي، والترويج للفرص الاستثمارية في البلدين، ودعم إجراءات تيسير التجارة وتطوير البيئة التشريعية الناظمة للعملية التجارية. كما عقد اجتماع للجنة الأردنية الأميركية المشتركة في 14 تموز 2019، والعمل جارٍ للمتابعة مع الجهات الأميركية المعنية بشأن إعفاء الصادرات الأردنية من الألواح الشمسية والألمنيوم والحديد، من رسوم الحماية المفروضة من الحكومة الأميركية.

3. السوق الفلسطيني: تم عقد الدورة الخامسة لمعرض الصناعات والمنتجات الأردنية في مدينة جنين في المدة 29-31 تموز 2019، وتم خلال الزيارة التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم الثنائية وخطة عمل تهدف إلى تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين وتتناول التشبيك بين المنتجين المحليين وتوسيع حصة المنتجات الأردنية في السوق الفلسطيني في إطار بروتوكول باريس، وتفعيل مذكرة الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

- ونظيرتها الفلسطينية، وتعزيز حركة انسياب البضائع المتبادلة بين البلدين من خلال إنشاء المنطقة اللوجستية الحرة الأردنية-الفلسطينية.
٤. السوق العراقي: متابعة إنشاء المنطقة الصناعية المشتركة، إذ عُقد اجتماع للهيئة العامة، وتم إعداد مشروع الشروط المرجعية الخاصة بالعطاء، والعمل جارٍ للتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لبيان إمكانية تقديم المساعدة في إعداد وثائق طرح العطاء. كما تم إعداد دراسة الجدوى الأولية للمشروع والموافقة الأولية عليها²⁴.
٥. السوق المصري: عُقدت اجتماعات لجنة المتابعة الوزارية (6-7 نيسان 2019)، واجتماعات اللجنة العليا المشتركة (1-3 تموز 2019)، لبحث القضايا التي تعيق التبادل التجاري بين البلدين.
- في مجال الدعم الفني للمؤسسات الراغبة في التصدير، تم تسجيل شركة «بيت تنمية المشاريع والصادرات الأردنية» في دائرة مراقبة الشركات في شهر كانون الثاني 2019، وتم عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في شهر نيسان 2019.
- تزويد القطاع الخاص بالمعلومات والبيانات اللازمة حول إجراءات الاستيراد والتصدير من خلال إنشاء منصة إلكترونية للمعلومات الخاصة بالتجارة والتي ستتضمن جميع البيانات التي يحتاجها القطاع الخاص حول الأسواق والمنتجات المنافسة والعطاءات في الأسواق المستهدفة. ومن المتوقع إطلاق المنصة في عام 2020²⁵.
- تم الإيفاء بالمتطلبات الخاصة بمشروع النافذة الوطنية للتجارة في مجال الرخص وإعادة هندسة إجراءات الاستيراد والتصدير.
2. زيادة تنافسية قطاع الخدمات في النفاذ للأسواق الخارجية: ويهدف إلى تعزيز تنافسية القطاعات الخدمية ورفع مستوى الجودة في منتجات الخدمات في الأسواق الخارجية.
- أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:
- صادقت الحكومة الأردنية على اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية في عام 2018.

24 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 2019/12/18.

25 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 2019/10/22.

- تم تعديل نظام استثمارات غير الأردنيين رقم (80) لسنة 2019، لغرض فتح عدد من القطاعات التجارية والخدمات أمام التملك الأجنبي، وبما يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة²⁶.
- تم إطلاق برنامج موجّه للتصدير في شهر آب 2019 لتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الخدمية²⁷.

3. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي؛ ويهدف إلى تعزيز الإطار المؤسسي لرسم السياسات التجارية، وتعزيز الاستفادة من الكفاءات والقدرات الفنية.

أبرز الأنشطة المنجزة ضمن هذا المحور:

بالإضافة إلى المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، تم تفعيل مبدأ المشاركة والحوار الفعال لغرض تحسين بيئة الأعمال، وتمكين المنشآت الاقتصادية من الاستفادة من الفرص المتاحة ومعالجة التحديات التي تُضعف قدرتها التنافسية. إذ تم عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع ممثلي جميع القطاعات التجارية والخدمات، للوقوف على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجههم، والتباحث حول آليات معالجتها. والعمل جارٍ على إعداد مصفوفة بالتحديات التي تواجه هذه القطاعات والحلول المقترحة لمعالجتها.

أورد تقرير حالة البلاد لعام 2018 التحديات القائمة التي يواجهها القطاع التجاري، مثل الإجراءات البيروقراطية، وارتفاع الرسوم والضرائب، وضعف البنية التحتية لقطاع النقل، وصعوبة الحصول على التمويل، ونقص السيولة، ومشاكل القطاع العقاري. وهذه التحديات ما زالت قائمة. ولا بدّ من التنويه إلى أن وثيقة السياسة التجارية الخارجية تركز على تنمية الصادرات من السلع والخدمات التي تعمل بصورة متكاملة مع السياسة الصناعية، والتي أحد أهدافها زيادة صادرات القطاع الصناعي. وبخصوص التصدير، فإن التوجه إلى الأسواق غير التقليدية يتطلب استراتيجيات تصدير قطاعية موجّهة

26 الأنظمة الخاصة بالاستثمار، هيئة الاستثمار، <https://www.jic.gov.jo/ar/investment-regulations-2>.

27 وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بموجب كتابها رقم 31654/24/1/1 تاريخ 2019/10.

لأسواق محددة، توضع وتنفذ بالتشارك مع مؤسسات القطاع الخاص.

وبخصوص نشاط تجارة الجملة والتجزئة ضمن القطاع التجاري، فهو لا يقع ضمن الاستراتيجيات القطاعية المذكورة، مما يستدعي المتابعة في التوصيات الخاصة بنشاط تجارة التجزئة والجملة التي وردت في تقرير حالة البلاد لعام 2018، مثل تلك المتصلة بضرورة تنظيم التجارة الإلكترونية، وتخفيض معدلات ضريبة المبيعات، وتوحيد رسم خدمات وبدلات بنسبة 5% على السلع والبضائع المستوردة والتي لم تظهر المراجعة اتخاذ إجراءات بشأنها.

- الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (قيد الإعداد)

يجري العمل منذ سنوات على وضع استراتيجية وطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. وهذه الاستراتيجية أهمية كبيرة لما تشكله المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مساهمة في الاقتصاد الوطني، إذ إن حوالي 96% من المنشآت الاقتصادية في الأردن صغيرة ومتوسطة. ووفقاً لاستراتيجية المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية للأعوام 2018-2020²⁸، تستهدف المؤسسة في أنشطتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مراحل تكوينها ونموها المختلفة، بدءاً بمرحلة ريادة الأعمال، ثم المشاريع الناشئة، ثم مرحلة النمو، وصولاً إلى مرحلة النضج والتدويل. إلا أن المؤسسة تعاني من محدودية الإمكانيات، لانخفاض التمويل الممنوح لها بعد انتهاء برامج الدعم الفني الممولة من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي محدودية الخدمات التي تقدمها في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن التحديات الأخرى في هذا القطاع: تعدد المرجعيات، وتشتت الجهود والموارد المالية بين مؤسسات وبرامج متعددة. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة العمل على تحديث الاستراتيجية الوطنية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي بدأت العمل على وضعها في عام 2014 من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ولم تُقر حتى تاريخه.

28 المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. <http://www.jedco.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=185>

ثانياً: مراجعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018

لأغراض هذه المراجعة، سيتم التركيز على وثيقة مشروع النهضة الوطنية كونها الأحدث ولأنها أفردت محوراً كاملاً لدولة الإنتاج شمل عدداً من المشاريع المرتبطة بمحور قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكما هو مبين في الجدول رقم (2). وبعد الاطلاع على أبرز الاستراتيجيات في قطاعات الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضوء ما أنجز من الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والتطورات الحاصلة في هذه القطاعات، يتبين أن مجمل التوصيات الخاصة بالصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن تقرير حالة البلاد لعام 2018 (والبالغ عددها 38 توصية)، ركز عليها إما تركيزاً كاملاً أو جزئياً، إذ إنها تتقاطع مع توصيات مشابهة في مشروع النهضة الوطني وتتركز معظمها في جانب تعزيز الصادرات الوطنية، وفتح أسواق جديدة، وتعزيز دور حاضنات الأعمال، وتعزيز مستوى دعم صندوق دعم التدريب والتشغيل والتعليم المهني والتقني، وتوحيد جهود المؤسسات التمويلية، وإيجاد منصة للتنسيق بين عمل الصناديق المختلفة، وتوفير بدائل رخيصة للطاقة. أما باقي التوصيات، فهي بحاجة إلى متابعة تنفيذها مع الجهات المعنية في إطار الاستراتيجيات القطاعية. ويبين الجدول رقم (2) تحليلاً تفصيلياً للتوصيات بما في ذلك المجالات التي لم تنفذ وتلك التي تحتاج إلى متابعة.

الجدول رقم (2):
المستجدات في الاستراتيجيات الوطنية على ضوء توصيات
تقرير حالة البلاد لعام 2018

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
قطاع الصناعة		
1. توحيد الجهود للعمل على تعزيز الصادرات الوطنية وتوسيع القاعدة التصديرية سواء سلعياً أو جغرافياً، من خلال دعم إنشاء بيوت للصادرات الأردنية وخاصة للأسواق الأوروبية والإفريقية، وتقديم خدمات فنية متخصصة للمصدرين، ودعم ترويج الصادرات من خلال هيئة الاستثمار مع الأولوية للسوق الأوروبية، إضافة إلى العمل على مراجعة بروتوكول باريس، وتوجيه حوافز محددة للقطاع المصرفي لتعزيز عمل برنامج ائتمان الصادرات وتعظيم فائدة الصناعيين المصدرين منه.	تحفيز الصادرات الوطنية؛ - تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للشركات التي تصدر باستخدام العمالة الأردنية. - إنشاء شركة خاصة تُعنى بترويج الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية. - إعادة تأهيل المعابر الحدودية مع كل من سوريا والعراق وفلسطين. - إقامة منطقة حرة أردنية-عراقية مشتركة قريبة من الحدود الأردنية العراقية. - توسيع نطاق التغطية التأمينية للمصدرين الأردنيين ضمن برنامج ضمان ائتمان الصادرات، ليصل إلى 100 مليون دينار سنوياً مع نهاية عام 2020.	- أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والتموين في عام 2018 برنامج دعم الشركات الصناعية لأجل التصدير لرفع جاهزية الشركة المستفيدة من البرنامج من الناحيتين الإدارية والإنتاجية، إذ تم توقيع اتفاقيات مع 29 شركة صناعية و20 شركة خدمية ضمن المرحلة الأولى، ومع 21 شركة صناعية ضمن المرحلة الثانية. إلى جانب توقيع اتفاقيات مع 27 شركة ضمن مشروع تسريع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسريع الصادرات ³ . - تم البدء بإجراءات إنشاء شركة بيت تنمية الصادرات في 30 كانون الثاني 2019 (بمساهمة خاصة نسبتها 49%)، لتقوم بمهام تنمية الصادرات وترويجها. وتم عقد الاجتماع الأول للهيئة العامة والاتفاق على تشكيل أعضاء مجلس الإدارة. ويجري العمل على إعداد خطة عمل للشركة للسنوات الأربع القادمة. والهدف من إنشاء الشركة هو توحيد جميع الجهود المبذولة في دعم الشركات المصدرة ضمن مظلة واحدة. - قامت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن ونقابة المقاولين الأردنيين ونقابة المهندسين ومندى الأعمال الهندسي، بتاريخ 18 نيسان 2019، بتوقيع بروتوكول للتعاون لزيادة الصادرات في قطاع المقاولات، لارتباطه بأكثر من 150 قطاعاً فرعياً. واختير العراق بداية لمرحلة التعاون، إذ وقع بروتوكول يتم بموجبه افتتاح مكتب تجاري في العراق يعمل بالتعاون مع المستشار الاقتصادي في السفارة الأردنية ببغداد لتسهيل الحصول على المعلومات والتشبيك بين القطاعين الخاصين في البلدين ⁴ . - تم تعديل القرار الخاص بتبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بهدف تجاوز التحديات التي واجهت الشركات الصناعية في الاستفادة من القرار، وشملت: تعديل المدة الزمنية لتنتهي في عام 2030 بدلاً من عام 2026، وتعديل آلية تطبيق الشرط الخاص بالعمالة السورية المحددة بنسبة 15% لتصبح طيلة مدة القرار، وتخفيض العدد الإجمالي المطلوب لتوظيف العمالة السورية ليصبح 20 ألفاً بدلاً من 60 ألفاً في جميع الأنشطة الاقتصادية، وتوسعة النطاق الجغرافي ليشمل جميع أراضي المملكة. وقد استفادت 6 شركات بالتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي في إطار قرار تبسيط قواعد المنشأ، وقيمة تصديرية بلغت 19.26 مليون دينار حتى نهاية عام 2018. - باشرت وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإجراءات إقامة منطقة صناعية أردنية-عراقية مشتركة قريبة من الحدود الأردنية-العراقية، إذ تم الموافقة على موقع الشركة، وتم تخصيص 2000 دونم قابلة للتوسعة إلى 10 آلاف دونم. وسيتم تفويض الشركة الأردنية العراقية بطرح العطاء اللازم ⁵ .



الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018
<p>- محور النقل والطاقة من ضمن محاور وثيقة السياسة الصناعية.</p>	<p>- تأمين جميع المناطق الصناعية بوسائل النقل العام وربطها بها.</p>	<p>2. الإسراع في العمل على معالجة التحديات التي تواجه قطاع النقل والبنية التحتية، من خلال الإسراع في إنشاء موانئ برية في كل من معان والماضونة وربطها بمشروع سكة الحديد الوطنية، وتوسيع ميناء العقبة، مما سيعمل على تعزيز البنية التحتية في الأردن، ويحسن شبكة نقل البضائع والمنتجات، ويعود بالتالي بالنفع على زيادة الصادرات الوطنية في ظل البحث عن أسواق بديلة.</p>
<p>- نصّت وثيقة السياسة الصناعية على تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية برئاسة مشتركة من وزارة الصناعة والتجارة وغرفة صناعة الأردن، للإشراف على التنفيذ.</p>		<p>3. تأطير الحوار الفاعل بين القطاعين العام والخاص بما يضمن تحقيق النجاح للخطط والاستراتيجيات الوطنية، ويؤسس لإقامة بيئة أعمال فاعلة ومحفزة وممكنة لإقامة المشاريع وتنفيذ الأنشطة بكل يسر وسهولة. وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، وتطبيقها وفقاً لأولويات القطاع الصناعي وبالشراكة مع القطاع الخاص، وضمان متابعة تنفيذ الإجراءات التي حملتها وتقييمها لأهميتها وانعكاساتها الفعلية على بيئة الأعمال.</p>

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
4. مراجعة شاملة للتشريعات الاقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال وفقاً لمفهوم المقصلة التشريعية، بما يضمن استقرار التشريعات وعدم تعارضها، وبالتالي تعزيز المنظومة التشريعية في الأردن.	النمو من خلال زيادة الأعمال والتجارة؛ من خلال دعم ريادة الأعمال وإصدار الأنظمة المتصلة بعدد من القوانين (الإعسار، والتفتيش الموحد، والشركات/ رأس المال المغامر، وضمان الحقوق في الأموال المنقولة)، وتحفيز الصادرات الوطنية، والإصلاح التشريعي، وتخفيض كلف الطاقة على القطاعات الاقتصادية. الإصلاح التشريعي: - تطبيق المقصلة التشريعية، لتبسيط التشريعات والأنظمة والتعليمات غير الفعالة والمتضاربة في عدد من القطاعات وإزالتها. وهذه القطاعات تشمل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والصناعات الكيماوية، والصناعات الدوائية، والرعاية الصحية. - تعديل وتطوير قانون المنافسة لتعزيز المنافسة الفعالة في الأسواق والقطاعات الاقتصادية، والحد من الاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة. - وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق قانون حماية المستهلك.	- صدر قانون الإعسار رقم (21) لسنة 2018. - تم إصدار الأنظمة التالية بموجب قانون الرقابة والتفتيش على المنشآت الاقتصادية والذي يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال توحيد أعمال التفتيش على المنشآت الاقتصادية، وضمان فعالية عمليات التفتيش وكفاءتها وشفافيتها، ورفع مستوى الثقة بين صاحب المنشأة الاقتصادية والجهات الرسمية: 1- نظام إجراءات الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية رقم 110 لسنة 2018. 2- نظام الاعتراض على قرارات وإجراءات التفتيش رقم 111 لسنة 2018. 3- نظام التفويض وتشكيل لجان التفتيش المشتركة رقم 112 لسنة 2018. 4- نظام شروط ومؤهلات وواجبات المفتش وتنظيم عمل إدارة التفتيش رقم 113 لسنة 2018. - تم إصدار نظام سجل الحقوق على الأموال المنقولة رقم 125 لسنة 2018 بموجب قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة والذي يهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والأفراد على التمويل بشروط ميسرة وبضمان الأموال المنقولة غير الخاضعة للتسجيل من دون حيازتها. - تم إصدار نظام الإعسار رقم 8 لسنة 2019 بموجب قانون الإعسار والذي يهدف إلى المساهمة في حماية حقوق جميع الأطراف، وتعزيز ثقة الشركات بالاستثمار، وحماية الشركات من الإفلاس، ورفع مستوى الحوكمة والشفافية. - تم إصدار نظام شركات رأس المال المغامر رقم 143 لسنة 2018 بموجب قانون الشركات. حيث يهدف هذا النظام إلى تعزيز أحد أشكال التمويل للمشاريع الريادية في مراحلها الأولى.
5. تنفيذ الإجراءات الإصلاحية ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، وتطبيقها وفقاً لأولويات القطاع الصناعي وبالشراكة مع القطاع الخاص، وضمان متابعة تنفيذ الإجراءات لأهميتها وانعكاساتها الفعلية على بيئة الأعمال وتقييمها.	- يتم متابعة تنفيذ السياسة الصناعية والسياسة التجارية الخارجية من خلال وزارة الصناعة والتجارة.	



التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
6. إعادة العمل على إنشاء وتأسيس وحدات المتابعة والتقييم في رئاسة الوزراء والوزارات المختلفة، وتشكيلها بطريقة تكاملية بهدف تقييم الأداء ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة.	- تم وضع مؤشرات قياس لجميع الأولويات والمشاريع التي ستنفذ في إطارها ضمن مشروع النهضة الوطني، ويمكن متابعة مستوى الإنجاز على الموقع الإلكتروني www.your.gov.jo .	- بحاجة إلى متابعة.
7. توفير حوافز مميزة للبنوك لتسهيل حصول المصانع على التمويل نظراً لوجود مبادرات مميزة للبنك المركزي الأردني في هذا المجال، لكن البنوك التجارية ما زالت متحفظة قليلاً في توجيه التمويل نحو هذه المشاريع.		- بحاجة إلى متابعة.
8. تنفيذ السياسة الصناعية من خلال البدء بالمرصد الصناعي وتعزيز الترابطات الصناعية، لضمان توجيه الصادرات والحوافز، وتوجيه الاستثمارات من خلال رصد البيانات وتغييرها وتنفيذها بشراكة كاملة مع غرفة صناعة الأردن. إضافة إلى ضرورة تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه السياسة ضمن الموازنة العامة للدولة.		- بحاجة إلى متابعة.
9. ضرورة ربط مشاريع الخريطة الاستثمارية مع أفكار مشاريع ترتبط بها وفقاً لمعطيات السياسة الصناعية ومخرجاتها، بقصد تعزيز مستوى الترابطات الصناعية وصولاً لمشاريع ذات قيمة مضافة عالية ومزايا نسبية وتنافسية، وبما يحقق تعزيزاً لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	- توفير 6000 فرصة عمل من خلال تحفيز صناعات الملابس والإحيكات في المناطق الصناعية المؤهلة، وفتح 15 فرعاً إنتاجياً إضافياً في المحافظات.	- يتم متابعة تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية من خلال وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
10. زيادة حجم الاستثمار الرأسمالي في الموازنة العامة، وإعطاء المشاريع الإنتاجية أهمية كبرى.		- بحاجة إلى متابعة.

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
11. تعزيز المكون التكنولوجي وعمليات البحث والتطوير، من خلال توجيه وتوحيد جهود صناديق البحث العلمي القائمة حالياً نحو تعزيز الابتكار والتطوير في الأنشطة الصناعية.		- تطوير المنتج الأردني، وتعزيز المكون التكنولوجي من ضمن محاور السياسة الصناعية.
12. العمل على توفير بدائل رخيصة للطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة والنظيفة التي تعد مدخلاً أساسياً في العملية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.	<p>تخفيض كلف الطاقة على القطاعات الاقتصادية؛</p> <p>- إنتاج 35% من الكهرباء من مصادر الطاقة المحلية -بما فيها الطاقة المتجددة (20%)، والصخر الزيتي (15%)- بحلول عام 2020.</p> <p>- تخفيض كلف الكهرباء على الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حلول وبدائل، منها تخصيص 100 ميغاوات كهرباء من الطاقة المتجددة.</p> <p>- تخفيض كلف الكهرباء على الشركات الكبرى من خلال تسهيل الحصول على الغاز، إضافة إلى تخصيص طاقة متجددة بأسعار مناسبة.</p>	<p>- اشتملت حزمة الإجراءات الحكومية لتنشيط الاقتصاد التي أطلقت في نهاية شهر تشرين الأول 2019 على تخفيض كلف الطاقة على عدد من القطاعات الاقتصادية، وكما يلي: تخفيض التعرفة الكهربائية على الصناعي المتوسط والصغير بمقدار 10 فلسات لكل كيلوواط/ ساعة، ومنح أسعار تفضيلية لجميع القطاعات الإنتاجية على الاستهلاك الإضافي للكهرباء مقارنة بالسنة السابقة، إضافة إلى تخفيض غرامة الحمل الأقصى على القطاع الزراعي لتصبح دينارين لكل كيلوواط/ شهر، بدلا من 3.79 ديناراً لكل كيلوواط/ شهر.</p>
13. تعزيز مستوى دعم صندوق «دعم التدريب والتشغيل والتعليم المهني والتقني» لتهيئة البيئة الملائمة لإنجاح مشروع إدارة أربعة مراكز تدريب مهني، وتشغيلها في أربعة قطاعات مشغلة للعمالة من خلال القطاع الخاص.	<p>توفير فرص عمل إضافية لائقة ومنتجة للأردنيين؛</p> <p>- توفير حوالي 6000 فرصة عمل في القطاع الصناعي عن طريق برامج مؤسسة التدريب المهني.</p>	- بحاجة إلى متابعة.

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
التجارة		
14. تفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في مجال السياسات والتشريعات الاقتصادية، للوصول إلى رؤية تنموية تحقق الاستقرار والنمو للاقتصاد الوطني.	<p>الإصلاح التشريعي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تطبيق المقصلة التشريعية لتبسيط التشريعات والأنظمة والتعليمات غير الفعالة والمتضاربة في عدد من القطاعات وإزالتها. وهذه القطاعات تشمل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والصناعات الكيماوية، والصناعات الدوائية، والرعاية الصحية. - تعديل وتطوير قانون المنافسة لتعزيز المنافسة الفعالة في الأسواق والقطاعات الاقتصادية، والحد من الاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة. - وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لحماية المستهلك. 	<ul style="list-style-type: none"> - يبين الموقع الإلكتروني لمشروع النهضة التنموي، أن المشاريع التالية قد اكتملت: - تعديل وتطوير قانون المنافسة لتعزيز المنافسة الفعالة في الأسواق والقطاعات الاقتصادية، والحد من الاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة. - وضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق قانون حماية المستهلك.
15. تفعيل عمل الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع، والغاء تداخل المصالح التي تحملها الخطط المتنوعة، والعمل على تطبيقها التطبيق الأمثل ومتابعة مخرجاتها بطريقة تضمن تطبيقها من خلال تعميق الرقابة والمتابعة، وربطها بمؤشرات قياس واضحة ومعلنة، وتأهيل الكوادر المتخصصة بعملية الرصد والمتابعة.	<ul style="list-style-type: none"> - تم وضع مؤشرات قياس لجميع الأولويات وللمشاريع التي ستنفذ في إطارها ضمن مشروع النهضة الوطني. ويمكن متابعة مستوى الإنجاز على الموقع الإلكتروني www.your.gov.jo 	<ul style="list-style-type: none"> - يتم متابعة تنفيذ السياسة الصناعية والسياسة التجارية الخارجية من خلال وزارة الصناعة والتجارة والتموين. وثمة حاجة إلى تطوير آليات المتابعة عموماً.

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
16. مراجعة جميع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي وقعها الأردن، وإعادة النظر في بنود الاتفاقيات التي لم تؤد إلى رفع التنوع وزيادته في قاعدة الصادرات الوطنية وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الأردني.		<ul style="list-style-type: none"> - تم إيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة الأردنية-التركية في تشرين الثاني 2018، على ضوء عدم الاستفادة المتبادلة بين الطرفين. وتم توقيع اتفاقية إطارية بين البلدين في شهر تشرين الأول 2019. - تم تعديل القرار الخاص بتبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي في عام 2018، بهدف تجاوز التحديات التي واجهت الشركات الصناعية وحالت دون تحقيق الاستفادة من القرار. وشمل ذلك: تعديل المدة الزمنية لتنتهي في عام 2030 بدلاً من عام 2026، وتعديل آلية تطبيق الشرط الخاص بالعمالة السورية المحددة بنسبة 15% لتصبح طيلة مدة القرار بدلاً من الزيادة بهذه النسبة لتصل إلى 25% في القرار السابق، وتخفيض العدد الإجمالي المطلوب لتوظيف العمالة السورية ليصبح 20 ألفاً بدلاً من 60 ألفاً في جميع الأنشطة الاقتصادية، وتوسعة النطاق الجغرافي ليشمل جميع أراضي المملكة. وقد استفادت 6 شركات من خلال التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي في إطار قرار تبسيط قواعد المنشأ، وقيمة تصديرية بلغت 19.26 مليون دينار حتى نهاية عام 2018.
17. تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على القطاع التجاري، والتي تعد عالية ولا تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجع في الوقت نفسه على عمليات التهرب الضريبي، وذلك من خلال إلغاء الخفض التدريجي للإعفاء من ضريبة المبيعات، واقتراح توحيد رسم خدمات وبدلات بنسبة 5% على السلع والبضائع المستوردة. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجربة دول الخليج العربي بصفقتها حالة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي كله والقطاع التجاري على وجه الخصوص، إضافة إلى ضرورة إعادة دراسة حد التسجيل للضريبة العامة على المبيعات.	<ul style="list-style-type: none"> - مكافحة التهرب الضريبي: - إدراج مادة في مشروع قانون ضريبة الدخل تلزم بإصدار الفواتير. - تطبيق نظام فوترة إلكتروني يمكن من خلاله متابعة عملية الالتزام بإصدار الفواتير من خلال المكلفين بذلك. - تغليظ العقوبات المالية على المتهربين وصولاً إلى عقوبة السجن في حال التكرار. - نقل تبعية الادعاء العام في كل من دائرتي ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك إلى القضاء. - تفعيل التنسيق بين الجهات الرقابية بما يحد من التهرب الضريبي. 	<ul style="list-style-type: none"> - بحاجة إلى متابعة.



الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018
- بحاجة إلى متابعة.		18. الابتعاد عن سياسة الجباية المباشرة للأموال، وضرورة التوجه نحو تحريك عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي من خلال إيجاد أساليب وسياسات عملية تعمل على تبسيط آليات بيئة الأعمال والاستثمار وتسهيلها.
- تم البدء بإجراءات إنشاء شركة بيت تنمية الصادرات في 30 كانون الثاني 2019 (بمساهمة خاصة نسبتها 49%) لتقوم بمهام تنمية الصادرات وترويجها. وتم عقد الاجتماع الأول للهيئة العامة والاتفاق على تشكيل أعضاء مجلس الإدارة. ويجري العمل على إعداد خطة عمل للشركة للسنوات الأربع القادمة. والهدف من إنشاء الشركة هو توحيد جميع الجهود المبذولة في دعم الشركات المصدرة ضمن مظلة واحدة.		19. فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية، وخاصة أسواق آسيا الوسطى وشرق آسيا وشرق إفريقيا، لضمان تنوع الصادرات.
- بحاجة إلى متابعة.		20. الإسراع في سنّ قانون ينظم البيع الإلكتروني، لتنظيم عملية التجارة الإلكترونية وحفظ حقوق المنتجات الأردنية، وإنشاء أنظمة رقابية إحصائية حولها.
- تم إصدار نظام قانون الإعسار بتاريخ 17 شباط 2019، بهدف المساهمة في حماية حقوق جميع الأطراف، وتعزيز ثقة الشركات بالاستثمار، وحماية الشركات من الإفلاس، وتعزيز تنافسية الدولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال ورفع مستوى الحوكمة والشفافية.		21. الإسراع في إقرار وإصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بقانون الإعسار، لما لهذا القانون من أثر كبير في حل المشاكل للشركات المتعثرة.
- بحاجة إلى متابعة.		22. وجوب إعادة النظر في متطلبات تسجيل الشركات التجارية (الحد الأدنى للتسجيل)، مما يعزز العمل الرسمي والحد من التهرب الضريبي.
- المؤسسة العامة للغذاء والدواء هي الجهة المرجعية لفحص المواد الغذائية.		23. تطوير إجراءات تيسير التجارة وتحسينها، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة.

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
24. العمل على إنشاء صندوق متخصص لتقديم الدعم المالي والفني لتمويل الصادرات، وإنشاء برنامج متخصص لدعم الصادرات (Export Coaching). ودعم إنشاء وحدات تصدير وطنية (Export & Trade Houses) من خلال القطاع الخاص.		- تم البدء بإجراءات إنشاء شركة بيت تنمية الصادرات في 30 كانون الثاني 2019 (بمساهمة خاصة نسبتها 49%) لتقوم بمهام تنمية الصادرات وترويجها. وتم عقد الاجتماع الأول للهيئة العامة والاتفاق على تشكيل أعضاء مجلس الإدارة. ويجري العمل على إعداد خطة عمل للشركة للسنوات الأربع القادمة. والهدف من إنشاء الشركة هو توحيد جميع الجهود المبذولة في دعم الشركات المصدرة ضمن مظلة واحدة.
25. الحد من التوسع غير المدروس لـ(المولات) الأجنبية، والزامها بنسب معينة من المنتجات المحلية وتشغيل الأردنيين.		- بحاجة إلى متابعة.
26. ضرورة أن تعمل الحكومة على خلق تكاملات وترابطات بين القطاعين الصناعي (المنتج) والتجاري (المسوق) في الأردن، بهدف تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، وبما يعزز مكانة المنتجات المحلية ويؤدي إلى تقليل العجز التجاري.		- السياسة الصناعية تشمل هذه المحاور، وهي بحاجة إلى متابعة.
المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
27. إصدار قانون موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يحدد الجهة المخولة برعاية مصالحه، واعتماد التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ⁷ والمبين في الملحق رقم (4) من هذا التقرير، ووضع الأطر العامة له. كما يجب أن تراعى شمولية هذا القطاع، وبالتالي تصنيفه بحسب القطاعات الفرعية وإعطاء الخصوصية لكل منها.		- وضعت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية مسودة قانون ضمن أعمالها لتطوير استراتيجية وطنية لريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن العمل متوقف عليها حالياً بسبب عدم المصادقة على الاستراتيجية ⁸ .



التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
28. يجب أن تعمل الحكومة على دعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات المختلفة، وتحفيز عمل القائم منها من خلال إدخالها في العطاءات والمشتريات الحكومية وتخصيص نسبة لها.	- توفير 3000 فرصة عمل حرّ من خلال الإقراض المباشر، وإنشاء مشاريع صغيرة للأردنيين المتعطلين عن العمل في جميع المستويات العلمية والفنية والمهنية في القطاعات المختلفة.	- تقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية من خلال برامجها المختلفة، وضمن مخصصاتها المالية، بدعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات المختلفة ⁹ .
29. الإسراع في إقرار الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2016-2020)، وضمان مواءمة غاياتها وأهدافها مع ما ورد ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، ورؤية الأردن 2025.		- قامت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتطوير استراتيجية وطنية لريادة الأعمال وتطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولكن لم يتم المصادقة عليها ¹⁰ . - تم إنشاء مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المؤسسة.
30. تفعيل عمل اللجنة العليا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي جاءت بهدف تنسيق الجهود المتصلة بتوفير التمويل لهذه المشاريع سواء من الجهات الخارجية أو المحلية، والعمل على توفير المحافظ الإقراضية اللازمة.	- توفير 3000 فرصة عمل حرّ من خلال الإقراض المباشر، وإنشاء مشاريع صغيرة للأردنيين المتعطلين عن العمل في جميع المستويات العلمية والفنية والمهنية في القطاعات المختلفة.	- قامت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بتطوير استراتيجية وطنية لريادة الأعمال وتطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولكن لم يتم المصادقة عليها ¹¹ .
31. تعزيز وتفعيل دور حاضنات الأعمال ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، لمأسسة عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عمل المشاريع الناشئة.	دعم ريادة الأعمال: - تحويل محطات المعرفة إلى حاضنات أعمال، واستحداث 80 حاضنة أعمال موزعة على جميع أنحاء المملكة، لإتاحة الفرص للشباب للبدء بمشاريعهم الخاصة من المحافظات. - السماح بتأجير أراضي الخزينة في المحافظات لغايات إقامة مشاريع استثمارية إنتاجية صغيرة ومتوسطة من خلال أبناء المحافظات وفق ضوابط ومعايير محددة.	- قدمت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، بين عامي 2010 و2015، الدعم للشركة الأردنية للإبداع، وخاصة في حاضنات الجنوب والشمال، وذلك بدعم احتضان 10 مشاريع سنوياً بقيمة دعم 15 ألف دينار لكل مستفيد. إلا أن الدعم توقف في عام 2016 بسبب عدم توفر المخصصات المالية ¹² . - حاجة إلى توفير التمويل للمؤسسة.

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية
32. تعزيز المشاركة الفعالة بين القطاعين الخاص والعام في رسم السياسات الاقتصادية، بما يضمن تعزيز بيئة الأعمال للعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنشآت.		- نصّت السياسة الصناعية على تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسة الصناعية برئاسة مشتركة من وزارة الصناعة والتجارة والتموين وغرفة صناعة الأردن، إلى جانب المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين.
33. تقديم حوافز للبنوك التجارية لاستخدام مخصصات البرامج الموجهة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحثها على زيادة حصة هذه المشاريع من إجمالي التسهيلات، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك.		- بحاجة إلى متابعة. - تم تفعيل نظام التسجيل الإلكتروني ضمن قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
34. ضرورة توحيد الجهود بين المؤسسات التمويلية، وإيجاد منصة موحدة لغايات التنسيق بين عمل الصناديق المختلفة ومؤسسات التمويل لضمان استمرارية المشاريع واستخدامها.	دعم ريادة الأعمال - دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ورياديين الأعمال من خلال صندوق الريادة الأردني الذي سيدعم 825 مشروعاً من المشاريع الناشئة الإبداعية والمبتكرة، ورصد 69 مليون دينار لهذه الغاية.	- تأسس صندوق الريادة الأردني في عام 2018 ¹³ استجابة لتوصيات من مجلس السياسات الاقتصادية، برأسمال قدره 98 مليون دولار أميركي (50 مليون دولار من البنك الدولي، و48 مليون دولار من البنك المركزي الأردني). ويهدف الصندوق الذي يعد أكبر صندوق استثماري في المملكة إلى: 1. الاستثمار المباشر في الشركات الصغيرة والمتوسطة. 2. توفير الدعم المالي للصناديق الأخرى (صناديق رأس المال المغامر وصناديق التمويل). 3. تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الصناديق الأخرى (الاستثمار غير المباشر). 4. خلق بيئة محفزة لرواد الأعمال.

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018
<p>- تقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين بتطوير منظومة بدء الأعمال في الأردن (رحلة المستثمر)¹⁴ بهدف الوصول إلى مرحلة الخدمات المتكاملة وتبسيط الإجراءات التي يمر بها المستثمر/ صاحب العمل بدءاً بعمليات التسجيل والترخيص وانتهاءً بالإعسار أو التصفية. إذ تم إلغاء الموافقات السابقة غير الأمنية، وتوحيد المرجعيات المعنية بالرقابة والتفتيش من خلال قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية، وأقر مجلس الوزراء وثيقة السياسات التي تتضمن المبادئ الجيدة في منظومة التراخيص. وتم أتمتة ما نسبته 80% من الخدمات المقدمة في الوزارة، وسيتم الوصول إلى ما نسبته 95% مع نهاية عام 2019. ويجري العمل على تبسيط الرخص القطاعية وتنظيمها.</p> <p>- يجري العمل على تجهيز البنية التحتية للتوقيع والتوثيق الإلكتروني، والذي يعدّ من متطلبات تفعيل الخدمات الإلكترونية.</p> <p>- تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين على وضع إجراءات لتنظيم المكاتب الافتراضية بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى¹⁵.</p>		<p>35. العمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وكفؤة، تسهل عملية تأسيس الشركة وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى شركات ناجحة ومؤثرة.</p>
<p>- تقدم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية برامج الدعم التالية¹⁶: برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير، وبرنامج مسرعات النمو، وصندوق تنمية المحافظات، ومشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (إيفاد)، وذلك ضمن الموازنة السنوية المتاحة.</p>	<p>دعم ريادة الأعمال:</p> <p>- دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ورياديين الأعمال من خلال صندوق الريادة الأردني الذي سيدعم 825 مشروعاً من المشاريع الناشئة الإبداعية والمبتكرة، ورصد 69 مليون دينار لهذه الغاية.</p>	<p>36. توفير برامج الدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بأحجامها كافة وخلال سائر مراحل عمرها، وتنظيم جهود المؤسسات الموجودة حالياً لتصل إلى من يحتاج إلى هذه الخدمات.</p>

تقرير حالة البلاد لعام 2019: الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	الإجراءات ذات العلاقة/ مشروع النهضة الوطني	التوصية بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018
<p>- بحاجة إلى متابعة.</p>	<p>دعم ريادة الأعمال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ورياديين الأعمال من خلال صندوق الريادة الأردني الذي سيدعم 825 مشروعاً من المشاريع الناشئة الإبداعية والمبتكرة، ورصد 69 مليون دينار لهذه الغاية. - تحويل محطات المعرفة إلى حاضنات أعمال، واستحداث 80 حاضنة أعمال موزعة على جميع أنحاء المملكة، لإتاحة الفرص للشباب للبدء بمشاريعهم الخاصة في المحافظات. - السماح بتأجير أراضي الخزينة في المحافظات لغايات إقامة مشاريع استثمارية إنتاجية صغيرة ومتوسطة من خلال أبناء المحافظات وفق ضوابط ومعايير محددة. 	<p>37. إنشاء بنك للأفكار الريادية الموجودة في أنحاء المملكة، وتبني أبرزها وتشبيكها مع مؤسسات الدعم الفني والمالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تم إصدار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018، كما صدرت الأنظمة المتصلة به. - تم إصدار التعليمات الناظمة للسماح بممارسة الأعمال المنزلية في جميع مناطق المملكة. - تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين على وضع إجراءات لتنظيم المكاتب الافتراضية (بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى)¹⁷. 		<p>38. يجب أن تعمل الحكومة بمؤسساتها كافة على خلق بيئة عمل مناسبة لإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية، من خلال حزم من الحوافز والخدمات وخاصة في ما يخص التمويل لأغراض التأسيس والتوسع، وتسهيل عملية تسجيل المشاريع وتقديم حوافز ضريبية لرجال الأعمال.</p>

ثالثاً: النظرة المستقبلية

إن التباطؤ في أداء قطاعي الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة خلال عام 2018 مؤشر مهم يستدعي إيلاء اهتمام أكبر من الحكومة في السياسات والأولويات لاستعادة نمو القطاعين في ضوء الأهمية النسبية لهما في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتهما في خلق الوظائف. إذ يشغل القطاع الصناعي حوالي 240 ألفاً من العاملين في حوالي 18 ألف منشأة صناعية في أنحاء المملكة بحسب بيانات 2017²⁹. كما يشغل القطاع التجاري حوالي 414 ألفاً من العاملين في حوالي 126 ألف منشأة وفقاً لبيانات مسح الاستخدام لعام 2015 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة بحسب تقرير حالة البلاد لعام 2018.

ومع أن قطاعي الصناعة والتجارة من المتوقع أن يشهدا انتعاشاً في الأداء، لعودة حركة الحدود مع كل من العراق وسوريا³⁰ (فتحت الحدود البرية مع العراق بتاريخ 30 آب 2017، ومع سوريا بتاريخ 15 تشرين الأول 2018)، إلا أن التطبيق الفعلي ما زال يواجه الكثير من التحديات، ولا سيما القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة من خلال الجانبين العراقي والسوري على السلع الأردنية المصدرة إلى هذين السوقين، ومنها تحديد كشوفات بالسلع الأردنية المسموح تصديرها خلافاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى الإجراءات والمتطلبات الأمنية لنقل البضائع والمتمثلة بتفريغ حمولة الشاحنات في ساحات التبادل التجاري بين البلدين (نظام Back-to-Back)، مما يزيد من الأعباء المالية وكلف الشحن ويضعف تنافسية الصادرات الأردنية في هذين السوقين. يضاف إلى ذلك تأثر القطاعين بأداء القطاعات الأخرى، مثل قطاع الإنشاءات الذي شهد تراجعاً في عام 2018 على ضوء نظام الأبنية الجديد بحسب التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني³¹، إذ يتشابك هذا القطاع مع الصناعات الإنشائية (مثل الإسمنت والطوب ومواد البناء والزجاج والألمنيوم وقضبان التسليح)، والصناعات الخشبية والأثاث.

ومع أهمية السوقين العراقي والسوري للقطاع الخاص الأردني في جانب التصدير وإعادة الإعمار، إلا أنه من الضروري أيضاً تكثيف الجهود نحو الأسواق غير التقليدية، ولا سيما دول شرق إفريقيا (مثل إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجيبوتي)، ومتابعة المبادرات التي قامت بها الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال. ومع أن الصناعة الأردنية تمكنت من

29 هيئة الاستثمار، -Sector-Profile-، <https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-Industry-Final-Mar-2018-JIC-1.pdf>

30 التقرير السنوي، 2018، البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo.

31 التقرير السنوي، 2018، البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo.

الوصول إلى أكثر من 140 سوقاً عالمياً وبمنتجات عالية الجودة، إلا أن هذه الأسواق ما زالت غير مستكشفة بالقدر الكافي من القطاع الخاص الأردني، ويواجه وصول المنتجات الأردنية لها تحديات عدة، منها الرسوم الجمركية، ومدى توفر المعلومات عن الأسواق والقنوات التسويقية، وآليات الدفع، وكلف الشحن والنقل، والحاجة إلى برامج تمويل وضمان ائتمان الصادرات إلى هذه الأسواق. الأمر الذي يستدعي وضع استراتيجية تصدير قطاعية موجهة لهذه الدول. وكذلك الأمر بخصوص السوق الأوروبي، فما زالت الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ متواضعة، إذ تكمن أهمية هذا القرار بأنه عالج موضوع قواعد المنشأ والتي كانت تعدُّ من المعوقات الرئيسية لدخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية، إلا أن ثمة صعوبات أخرى تحتاج إلى معالجة، مثل المواصفات والمتطلبات الفنية لدول الاتحاد الأوروبي والتي تتطلب أن تتوافق المنتجات الأردنية معها.

وفي ظل التباطؤ الحاصل في النمو الاقتصادي وانخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019، وخاصة في جانب إيرادات ضريبة المبيعات، والذي يؤثر على انخفاض الاستهلاك مقارنة مع المدّة نفسها من عام 2018³²، لا بدّ من تقييم نتائج السياسة المالية الحالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وزيادة الضرائب والرسوم على عدد من السلع، وبالتالي ضرورة دراسة إعادة النظر فيها لأغراض تحفيز النمو الاقتصادي. وفي الإطار نفسه، يُتطلّب دراسة أثر التعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل (قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 38 لسنة 2018)، ومراجعة العبء الضريبي والكلف التشغيلية الناجمة عن أسعار الطاقة، وخاصة الكهرباء التي شهدت أسعارها ارتفاعات متزايدة خلال الأعوام السابقة. إذ يعدُّ القطاع الصناعي ثاني أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية بعد القطاع المنزلي³³، وتشكل الطاقة في بعض القطاعات حوالي 60% من كلف الإنتاج³⁴، مما يؤثر على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في السوقين المحلي والخارجي.

وكما هو معلوم، فإن زيادة الصادرات تسهم في زيادة إنتاج القطاع الصناعي ونموه، وبالتالي من الضروري وضع برنامج لدعم الصناعة بدلاً عن برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل الذي انتهى العمل به في نهاية عام 2018 بموجب التزامات الأردن في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعديلات قانون ضريبة الدخل. وفي الجانب نفسه،

32 نشرة المالية العامة للحكومة، تموز 2019، https://mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content، 20% والبيانات المالية/نشرة 20% مالية 20% الحكومة/2019%Arabic%20JULY%20PDF%202019.pdf

33 وثيقة السياسة الصناعية (2017-2021)، www.mit.gov.jo.

34 غرفة صناعة الأردن بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ 2019/5/1.

لا بد من الاستمرار في تطبيق هذا البرنامج في قطاع الخدمات لتحفيز الصادرات، إذ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تمنع دعم التصدير في قطاع الخدمات، على عكس السلع.

كما أن تعزيز تنافسية القطاع الصناعي في الأسواق المحلية والخارجية يتطلب إيلاء الاهتمام بموضوع الترابطات الصناعية لما له من أهمية في تخفيض كلف الإنتاج من خلال إيجاد بدائل محلية لمدخلات الإنتاج، ولمساهمته في الوقت نفسه في زيادة الحصة السوقية للمنتجات الوسيطة المصنعة محلياً. ويتطلب هذا الأمر وضع برامج للدعم الفني والتسهيلات التمويلية لتحديث الصناعة وتطوير المنتج المحلي من خلال تكنولوجيا التصنيع والمواصفات، وذلك كي يحل محل مدخل الإنتاج المستورد.

أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة فهي داعم أساسي لأي اقتصاد، وتشكل حوالي 96% من المنشآت الاقتصادية في الأردن. ويلاحظ مؤخراً نمواً واضحاً في الشركات الناشئة، ولا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات، في ضوء البيئة الداعمة لريادة الأعمال. إلا أن الشركات الناشئة غير محصورة في هذا القطاع، وتحتاج إلى سياسات وبرامج دعم وتمويل تسهم في انتقالها إلى مراحل النمو ثم النضج والتدويل حتى تتمكن من خلق فرص العمل المنشودة. وفي سياق متصل، يبين التقرير الوطني المعد من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية للمرصد العالمي للريادة³⁵، أن نسبة نشاط الشركات الناشئة³⁶ بلغت 8.2% في عام 2016، وهي أقل من المتوسط للمنطقة العربية (11%)، كما أن نسبة الانقطاع للأفراد المؤسسين أو المديرين / المؤسسين لشركات ناشئة من خلال البيع أو الإغلاق وترك مهام الإدارة وصلت إلى 21.2%، وتعد من النسب المرتفعة مقارنة بالمنطقة والدول التي يشملها المرصد، وعددها 65 دولة بحسب التقرير. ومن جانب آخر، جاءت مرتبة الأردن في مؤشر الريادة العالمي لعام 2018 والصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية³⁷ 49 من أصل 137 دولة، ويشمل المؤشر 14 معياراً ترتبط ببيئة ريادة الأعمال، مثل المهارات

35 التقرير الوطني - المرصد العالمي للريادة 2016/2017 (Global Entrepreneurship Monitor-GEM): المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، www.jedco.gov.jo

36 نسبة نشاط الشركات الناشئة (Total Early-stage Entrepreneurial Activity-TEA) تمثل نسبة الأفراد من الفئتين العمريتين (24-18 و 44-35 سنة) المؤسسين أو المديرين / المؤسسين لشركات ناشئة عمرها أقل من 3.5 سنوات بحسب التقرير الوطني - المرصد العالمي للريادة.

37 مؤشر الريادة العالمي (Global Entrepreneurship Index) المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية

الريادية، وإمكانيات المنافسة، واستيعاب التكنولوجيا، والنمو، والابتكار، والتدويل. ويعدُّ إنشاء مرصد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية خطوة مهمة جداً لرصد واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب القرار ووضع السياسات لهذا القطاع.

وبناءً على ذلك، ينبغي البناء على العمل السابق في إعداد الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحديثها، ووضعها بصورتها النهائية، وإقرارها، في ضوء الحاجة إلى توحيد المرجعيات. ولا بد من تطبيق التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمبين في الملحق رقم (4) من هذه المراجعة³⁸، لأغراض التمويل والدعم الفني وأيِّ حوافز ستُمنح لهذا القطاع سواء كانت ضريبية أو إجرائية، ومأسسة توحيد المرجعيات من خلال مجلس إدارة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية³⁹. إضافة إلى ضرورة إيلاء موضوع تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الاهتمام الكافي، لدوره في تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

38 صدر التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (7158) تاريخ 2019/10/31، على أن تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بتطبيق هذا التصنيف خلال فترة سنة من تاريخ إصدار القرار، وأن يستمر البنك المركزي الأردني باعتماد التعريف والتصنيف الخاص به.

39 قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم (33) لسنة 2008 وتعديلاته.

الخلاصة والتوصيات

انطلاقاً من الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، تبرز ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات تساهم في تعزيز تنافسية المنتج الأردني من سلع وخدمات في السوقين المحلي والخارجي. إذ إن التوصيات الصادرة في تقرير حالة البلاد لعام 2018 في ما يخص هذا المحور صدرت عموماً منسجمة مع الأولويات ضمن مشروع النهضة الوطني والاستراتيجيات القطاعية، وبالتالي من الضروري متابعة تنفيذها من خلال الجهات المعنية. وتعدّ وزارة الصناعة والتجارة والتموين الجهة الرسمية المعنية بشؤون قطاعي الصناعة والتجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وبالتالي فإن الوزارة هي الجهة الرسمية المعنية بمتابعة توصيات «الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة» في تقرير حالة البلاد لعام 2018، وتقرير حالة البلاد لعام 2019، على أن تقوم بالتنسيق مع المؤسسات المعنية بالتنفيذ من القطاعين العام والخاص، مثل: غرف الصناعة والتجارة، وجمعية المصدرين الأردنيين، وشركة المدن الصناعية، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وهيئة الاستثمار، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وصناديق دعم الصناعة كصندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة/ المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وغيرها.

وفي ما يلي أبرز التوصيات لهذه المراجعة على ضوء أهم المستجدات على مستوى السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والتشريعات ذات العلاقة، مع الإشارة إلى أن هذه التوصيات تستند إلى تلك الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2018 وتعدّ مكتملة لها:

1. التأكيد على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وبخاصة وثيقتا السياسة الصناعية وسياسة التجارة الخارجية، وبالتوازي مع تنفيذ مشروع النهضة الوطني لعدم شموله جميع الأولويات لقطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهنا يُوصى بضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ وتطوير المشاريع المدرجة في هذه السياسات، ولا سيما السياسة الصناعية، بحيث يتم التركيز على القطاعات ذات الأولوية لأغراض تطويرها وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والتصديرية والاستفادة من الموارد المالية المحدودة من خلال التكاملية في تنفيذ المشاريع وتوجيهها لقطاعات محددة. كما يُوصى بتطوير موقع إلكتروني على غرار الموقع الإلكتروني لمشروع النهضة الوطني، يتم فيه إدراج مشاريع السياسة الصناعية والسياسة التجارية الخارجية ومراحل التنفيذ لإطلاع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إجراء تقييم سنوي لمدى الإنجاز وإجراء التحديث اللازم لهاتين الوثيقتين مستقبلاً على ضوء نتائج التقييم والتطورات الاقتصادية

على المستويين المحلي والإقليمي.

2. الاستقرار في التشريعات، وخاصة المتصلة بالاستثمار وبيئة الأعمال والضرائب، ومأسسة عملية الحوار والتشاور بين القطاعين العام والخاص في السياسات والتشريعات الاقتصادية.
3. إجراء تقييم لنتائج السياسة المالية الحالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وزيادة الضرائب والرسوم على عدد من السلع، وبالتالي ضرورة إعادة النظر فيها لأغراض تحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير البدائل لزيادة الإنفاق الرأسمالي في مشاريع البنية التحتية من خلال صناديق الاستثمار وتفعيل قانون الشراكة مع القطاع الخاص.
4. إجراء تقييم للأثر الاقتصادي للتعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018 على قطاعي الصناعة والتجارة، ومراجعة العبء الضريبي والكلف التشغيلية الناجمة عن أسعار الطاقة وخاصة الكهرباء، مع الأخذ بعين الاعتبار حزمة إجراءات التنشيط الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة في نهاية شهر تشرين الأول 2019 (تخفيض التعرفة الكهربائية على الصناعي المتوسط والصغير بمقدار 10 فلسات لكل كيلوواط/ ساعة، ومنح أسعار تفضيلية لجميع القطاعات الإنتاجية على الاستهلاك الإضافي للكهرباء مقارنة بالسنة السابقة).
5. مأسسة عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والأولويات الوطنية عبر الحكومات المتعاقبة، من خلال الاستمرار في عمل وحدة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات لدى رئاسة الوزراء في متابعة تنفيذ المشاريع ضمن الخطط الوطنية، ورصد مجالات التأخير وسبل المعالجة، ونشر مراحل التنفيذ ونسب الإنجاز على موقع إلكتروني يخصص لهذه الغاية لتمكين المواطنين والمهتمين من المتابعة.
6. وضع حزمة من الإجراءات التحفيزية وبلدّة زمنية محددة، لتحفيز النشاط الاقتصادي في قطاعات محددة. فعلى سبيل المثال، يمكن لتخفيض الرسوم على المحلات و(المولات) التجارية (مثل رسوم المسقّفات) لفترات محددة، أن يساهم في تحريك القطاع التجاري والذي له انعكاساته على زيادة الاستهلاك وحجم الإنتاج المحلي وحركة النقل. كما أن تخفيض رسوم نقل الملكية من شأنه أن يساهم في تنشيط القطاع العقاري وما يرتبط به من قطاعات، مثل المقاولات الإنشائية والصناعات الإنشائية. وقد اشتملت حزمة إجراءات التنشيط الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة في نهاية شهر تشرين الأول

2019⁴⁰ على الاستمرار في قرار الإعفاء من رسوم التخارج وحصص الإرث حتى نهاية عام 2019، وإعفاء الأمتار المربعة الـ(150) الأولى من مساحة الشقق السكنية والأراضي من رسوم التسجيل ونقل الملكية، بصرف النظر عن مساحة الشقة وعدد الشقق لكل أردني حتى نهاية عام 2019، بالإضافة إلى تخفيض رسوم التسجيل ونقل الملكية للشقق بواقع 50 بالمئة، إلى جانب تخفيض أسعار الأساس المعتمدة في التقديرات العقارية لغايات استيفاء رسوم التسجيل بنسبة 50 بالمئة لجميع الأحواض في المملكة حتى نهاية عام 2019.

7. ضرورة وضع برنامج لدعم الصناعة بديلاً عن برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل الذي انتهى العمل به في نهاية عام 2018 بموجب التزامات الأردن باتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعديلات قانون ضريبة الدخل، مع الاستمرار في البرامج القائمة، مثل حصر المشتريات الحكومية بالصناعة المحلية، وبرنامج إعفاء مدخلات الإنتاج. وعلى أن يمنح البرنامج حوافز ضريبية للقطاع الصناعي ترتبط بشروط محددة منها زيادة القيمة المضافة.

8. الاستمرار في تطبيق برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل في قطاع الخدمات لتحفيز الصادرات الخدمية، إذ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تمنع دعم التصدير في قطاع الخدمات.

9. تعزيز تنافسية المنتج الأردني في الأسواق المحلية والخارجية بتشجيع الترابطات الصناعية من خلال وضع برامج دعم فني وتسهيلات تمويلية لتحديث الصناعة وتطوير المنتج المحلي من خلال تكنولوجيا التصنيع والمواصفات بهدف إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، والعمل على التطوير الدائم للمواصفات والمقاييس بما ينعكس على تطوير الصناعة المحلية وتطوير مختبرات الفحص بالشراكة مع القطاع الخاص.

10. الإسراع في تفعيل عمل شركة بيت تنمية الصادرات وبمشاركة فاعلة من مؤسسات القطاع الخاص، لأهمية دورها في ترويج الصادرات وتنظيم المعارض والتي تعد من الوسائل الرئيسية لتعزيز الصادرات إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية.

11. وضع استراتيجيات تصدير قطاعية للأسواق غير التقليدية بالتشارك مع القطاع

40 الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، <http://www.pm.gov.jo/content/1572245753> /الحكومة-تعلمن-عن-حزمة-اجراءات-لتنشيط-الاقتصاد-وتحفيز-الاستثمار.html

الخاص في الإعداد والتنفيذ، تنبثق عن سياسة التجارة الخارجية. ويُقترح ما يلي في المرحلة الحالية:

أ. وضع استراتيجية تصدير قطاعية موجهة للأسواق غير التقليدية في شرق إفريقيا (مثل إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجيبوتي)، تُبنى على العمل الجاري لفتح هذه الأسواق وتسهيل الوصول إليها من خلال عقد الاتفاقيات لمنح الأفضليات التجارية للمنتجات الأردنية المصدرة لها وتوفير مسارات النقل والشحن المناسبة. على أن تتناول هذه الاستراتيجية مجالات ترويج الصادرات من معارض وبعثات تجارية وبرامج الدعم الفني اللازمة لرفع جاهزية الشركات للتصدير، وتوفير برامج ضمان ائتمان الصادرات، وتوفير المعلومات والدراسات عن هذه الأسواق وبرامج لتسويق السلع والخدمات الأردنية فيها.

ب. وضع استراتيجية تصدير قطاعية موجهة للسوق الأوروبي لتعزيز الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ، وتوجيه برامج الدعم الفني لرفع تنافسية الشركات الصناعية المهتمة بالتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وخاصة في مجالات معايير جودة المنتجات والتشبيك وفتح قنوات التسويق. ومن الضرورة معالجة أي معوقات مرتبطة بشروط العمالة السورية حتى لا تكون عائقاً أمام استفادة المصانع من القرار.

ج. تعزيز دور السفارات الأردنية في الخارج في جانب الترويج للصادرات الأردنية من سلع وخدمات من خلال الملحقين التجاريين، واعتماد مبدأ المشاركة مع غرف الصناعة والتجارة في تغطية كلف الأنشطة الترويجية ودراسات السوق اللازمة. إذ يمكن لمؤسسات القطاع الخاص المساهمة في هذا الجانب بتقديم الدعم المالي والفني لخدمة الشركات الأردنية المهتمة بالتصدير ودخول أسواق جديدة.

12. متابعة تدليل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام الصادرات الأردنية إلى أسواق اتفاقيات التجارة الحرة والأسواق الأخرى، بما في ذلك حركة التجارة مع كل من العراق وسوريا في ضوء إعادة فتح الحدود البرية معهما.

13. الإسراع في تحديث الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووضعها بالصورة النهائية وإقرارها بهدف توحيد المرجعيات، وتطبيق التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمبين في الملحق رقم (4) من هذه المراجعة⁴¹ لأغراض التمويل والدعم الفني وأي حوافز ستُمنح لهذا القطاع وللمشاريع الناشئة سواء كانت ضريبية أو إجرائية، ووضع الأطر التشريعية اللازمة لذلك. ولأغراض توحيد المرجعيات وتنسيق السياسات، ينبغي تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتضمن مجلس إدارتها والذي يرأسه وزير الصناعة والتجارة والتموين⁴² ممثلين عن الجهات المعنية بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، والبنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومؤسسات الإقراض كصندوق التنمية والتشغيل وصناديق رأس المال المغامر، وغرف الصناعة والتجارة.

14. الإسراع في استكمال إجراءات تحسين بيئة الأعمال من تبسيط للإجراءات المتمثلة بمشروع «رحلة المستثمر» لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين وإجراءات النافذة الاستثمارية لدى هيئة الاستثمار، وخاصة أتمتة الإجراءات والخدمات الإلكترونية، مع التأكيد على أهمية الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالموافقات السابقة لتسجيل الشركات والمؤسسات الفردية ومنح التراخيص للمشاريع الاستثمارية، وكذلك العمل على توحيد تصنيف غايات الأنشطة الاقتصادية المعتمدة لأغراض التسجيل والترخيص لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية وغرف الصناعة والتجارة وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4) المعتمد لدى دائرة الإحصاءات العامة.

41 صدر التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (7158) تاريخ 2019/10/31، على أن تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بتطبيق هذا التصنيف خلال فترة سنة من تاريخ إصدار القرار، وأن يستمر البنك المركزي الأردني باعتماد التعريف والتصنيف الخاص به.

42 قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم (33) لسنة 2008 وتعديلاته.

المحقق رقم (1)
مقارنة بين الصادرات الوطنية والمستوردات بحسب اتفاقيات التجارة الحرة (2017-2018)

	2018 (مليون دينار)				2017 (مليون دينار)				نسب التغيير في عام 2018 مقارنة بالعام السابق	الاتفاقية
	الصادرات الوطنية	النسبة من مجمل الصادرات الوطنية	المستوردات	النسبة من مجمل المستوردات	الميزان التجاري ***	الصادرات الوطنية	النسبة من مجمل المستوردات	الميزان التجاري ***		
2023.6	43.35%	3844.6	26.79%	-1821.0	2072.1	46.00%	3471.4	23.85%	-1399.3	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
1228.5	26.32%	1252.5	8.73%	-24.0	1112.6	24.70%	1420.3	9.76%	-307.7	منطقة التجارة الحرة الأردنية- الأميركية
142.1	3.04%	3087.2	21.51%	-2945.1	124.3	2.76%	3214.8	22.09%	-3090.5	الشراكة الأردنية الأوروبية
57.8	1.24%	547.5	3.81%	-489.7	73.7	1.64%	484.3	3.33%	-410.6	تركيا *
53.2	1.14%	32.9	0.23%	20.3	43.3	0.96%	42.7	0.29%	0.6	منطقة التجارة الحرة الأردنية- الكندية
4.0	0.09%	19.2	0.13%	-15.2	1.9	0.04%	17.8	0.12%	-15.9	منطقة التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة
3.0	0.06%	147.7	1.03%	-144.7	1.7	0.04%	216.8	1.49%	-215.1	منطقة التجارة الحرة بين الأردن ودول الأفتا **

* تم إيقاف العمل باتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية- التركية منذ شهر تشرين الثاني 2018.

** تشمل دول الأفتا: سويسرا وأيسلندا والنرويج وليشتنشتاين.

*** الميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة الصادرات الوطنية وقيمة المستوردات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة www.dos.gov.jo.

الملحق رقم (2)
الصادرات الوطنية بحسب البلدان المصدر إليها (أعلى 15 بلداً في عام 2018)

2017		2018		البلد
النسبة من إجمالي الصادرات الوطنية %	الصادرات الوطنية (ألف دينار/ فوب)	النسبة من إجمالي الصادرات الوطنية %	الصادرات الوطنية (ألف دينار/ فوب)	
4,504.224.0		4,668.425.1		الصادرات الوطنية الكلية
24.7	1,112,561.7	26.3	1,228,515.2	الولايات المتحدة الأمريكية
12.7	571,509.7	10.8	502,171.9	السعودية
8.5	382,748.9	10.4	483,923.1	الهند
8.2	367,776.2	10.0	465,989.6	العراق
4.5	203,512.7	4.0	185,158.3	دولة الإمارات
5.3	239,753.5	3.7	171,262.0	الكويت
2.2	99,037.8	2.4	112,383.6	السلطة الوطنية الفلسطينية
2.5	114,584.3	2.1	98,356.4	قطر
2.4	106,861.0	1.9	90,939.4	إندونيسيا
1.4	62,869.2	1.7	78,539.5	مصر
1.9	84,490.8	1.6	76,012.0	لبنان
2.2	97,318.2	1.6	74,296.3	الصين
1.5	65,317.7	1.4	65,355.0	الجزائر
0.6	29,194.8	1.4	64,931.0	ماليزيا
1.5	67,007.5	1.3	59,346.4	السودان

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة www.dos.gov.jo، وقاعدة بيانات مركز التجارة الدولية www.trademap.org.

الملحق رقم (3)
المستوردات بحسب البلدان المستورد منها (أعلى 15 بلداً في عام 2018)

2017		2018		البلد
النسبة من إجمالي المستوردات %	المستوردات (ألف دينار/ سيف)	النسبة من إجمالي المستوردات %	المستوردات (ألف دينار/ سيف)	
	14,553,719.9		14,353,249.1	المستوردات الكلية
13.4	1,954,059.6	16.7	2,392,281.7	السعودية
13.5	1,963,056.5	13.7	1,963,913.0	الصين
9.8	1,420,278.0	8.7	1,252,497.6	الولايات المتحدة الأمريكية
4.4	639,328.3	4.6	659,635.2	ألمانيا
4.8	705,579.5	4.1	584,668.2	دولة الإمارات
3.3	484,293.9	3.8	547,467.1	تركيا
4.0	589,213.4	3.1	445,484.2	إيطاليا
2.4	355,791.6	2.8	402,514.0	الهند
2.3	335,730.1	2.7	391,776.3	مصر
2.1	299,078.9	2.3	327,024.9	فرنسا
2.7	396,164.4	2.2	322,428.2	كوريا الجنوبية
2.8	404,679.7	2.0	290,352.1	اليابان
1.0	141,883.3	0.9	129,246.8	تايلاند
1.2	178,646.9	1.7	250,142.2	البرازيل
2.4	342,277.5	1.7	249,208.5	إسبانيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة www.dos.gov.jo، وقاعدة بيانات مركز التجارة الدولية www.trademap.org.

الملحق رقم (4)

التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة¹⁸

النشاط	معيّار التصنيف	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
صناعي	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 أقل من 100 ألف دينار	أقل من 20 أقل من مليون دينار	أقل من 100 أقل من 3 ملايين دينار
تجاري	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 أقل من 120 ألف دينار	أقل من 10 أقل من 150 ألف دينار	أقل من 50 أقل من مليون دينار
خدمات	عدد العمال قيمة المبيعات	أقل من 5 أقل من 200 ألف دينار	أقل من 25 أقل من 500 ألف دينار	أقل من 50 أقل من مليون دينار

المراجع ذات العلاقة بالجدول في المراجعة:

- 1 الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، <http://www.pm.gov.jo/content/1572245753/html>/الحكومة-تعلن-عن-حزمة-اجراءات-لتنشيط-الاقتصاد-وتحفيز-الاستثمار.
- 2 الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، <http://www.pm.gov.jo/content/1572245753/html>/الحكومة-تعلن-عن-حزمة-اجراءات-لتنشيط-الاقتصاد-وتحفيز-الاستثمار.
- 3 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية - ضابط الارتباط بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٧/٤/٢٠١٩، وبموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٨/١٢/٢٠١٩.
- 4 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية - ضابط الارتباط بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٧/٤/٢٠١٩.
- 5 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية - ضابط الارتباط بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٧/٤/٢٠١٩.
- 6 الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، <http://www.pm.gov.jo/content/1572245753/html>/الحكومة-تعلن-عن-حزمة-اجراءات-لتنشيط-الاقتصاد-وتحفيز-الاستثمار.
- 7 صدر التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٥٨) تاريخ ٣١/١٠/٢٠١٩، على أن تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بتطبيق هذا التصنيف خلال فترة سنة من تاريخ اصدار القرار، وأن يستمر البنك المركزي الأردني باعتماد التعريف والتصنيف الخاص به.
- 8 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 9 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 10 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 11 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 12 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 13 الموقع الإلكتروني لشركة الصندوق الأردني للريادة (ISSF - Innovative Startups and SMEs Fund) . (www.issfjo.com)
- 14 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية- ضابط الارتباط، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٨/٤/٢٠١٩.
- 15 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية- ضابط الارتباط، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٨/٤/٢٠١٩.
- 16 المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في ردها المرسل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ١٤/٥/٢٠١٩.
- 17 المصدر: وزارة الصناعة والتجارة/مديرية السياسات الاقتصادية - ضابط الارتباط، بموجب البريد الإلكتروني المؤرخ ٢٨/٤/٢٠١٩.



18 صدر التصنيف الموحد للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٥٨) تاريخ ٣١/١٠/٢٠١٩، على أن تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بتطبيق هذا التصنيف خلال فترة سنة من تاريخ إصدار القرار، وأن يستمر البنك المركزي الأردني باعتماد التعريف والتصنيف الخاص به.